FAILY MAGAZINE

230

فەیلی

مجلة شهرية تصدر عن مؤسسة
شفق للثقافة والاعلام للكورد الفيليين

شبـاط / فـبرايـر 2023

نيجيرفان بارزاني
هنا الداء وهذا الدواء

رحلة خلاص
الكورد الفيليين من التبعية

مليون معلم
وملايين الأميين

وداعاً بنت بلادي..
الشباب إلى خارج الحدود

فەیلی

مجلة شهرية تصدر عن مؤسسة شفق

صاحب الامتياز

مؤسسة الثقافة والاعلام للكورد الفيليين

دەزگای رۆشنبیری و راگەیاندنی کوردی فەیلی

SHAFAQ FOUNDATION OF CULTURE & MEDIA FOR FAILI KURD

230

السنة التاسعة عشر

شباط / فبراير 2023

رقم الاعتماد في
نقابة الصحفيين العراقيين 1016

رقم الايداع في دار الكتب
والوثائق 796 في 2004

website: www.shafaq.com

أسرة التحرير

رئيس التحرير
علي حسين فيلي
info@shafaaq.com

مدير التحرير
علي حسين علي

سكرتير التحرير
صادق الازرقي

هيئة التحرير
محمد جمال
ياسر عماد
ماجد محمد صالحان
سندس ميرزا

التصميم الفني
ايمان حبيب علي

كلمـــة العدد

حقيبة أصحاب السلطة وامانى الناس

تقول العالمة الالمانية هانا ارنت بشأن السياسة والكذب: في الأساس غالباً ما يكون الكذب أكثر منطقية وجلبا للاهتمام ويبدو أكثر واقعية لأنه يتميز بخصوصية انه يعلم مسبقا بما ينتظره المستمع وماذا يحب ان يسمع. وتضيف: عندما يبتلى مجتمع بداء سماع الكذب الممنهج ويصبح الكذب أساسا ثابتا، عندها يصبح الصدق عملا سياسيا.

هناك سؤال ليس له جواب موحد او متشابه، الى اين يمضي العراق؟ ان جهل وعدم اهتمام الحكومة يكمن في انه بعد الهدوء النسبي للشارع تعتقد (الحكومة) بأن المشكلات قد تم حلها، وحينما تفكر المؤسسات والسلطات الحاكمة بهذه الطريقة لن تستطيع أن تتخذ الخطوات الصحيحة، فعلى سبيل المثال:

- يوجد حاليًا ميدان مليء بالأقطاب المتعارضة، والسلطات غير الحكومية هي صاحبة قرارات لا يمكن أن ينفذها برلمان واحد وحكومة واحدة ولا يمكن للنظام الفيدرالي أن يحمي مكاسب ما بعد الدكتاتورية لأن كل طرف يسعى لخدمة نفسه ويضحي بالصالح العام لمصلحته الخاصة.

- للخروج من الانسداد السياسي وتهدئة احتجاجات الشارع بعد سنة من الجمود، كانت حجة تشكيل هذه الحكومة هو تعهدها بإجراء انتخابات مبكرة، في حين ان الاحزاب السياسية المهيمنة لا تعترف بالمعارضة بشكل رسمي، وكل ما تريد فعله هو تعديل قانون الانتخابات. ولو فرضنا بقاء الأوضاع كما هي الان فهل ان تبعاتها تبقى في المستوى الحالي؟ حسنا، من ينافس من في الانتخابات؟ فإذا كان من المقرر ان يصنعوا لانفسهم منافسين فما معنى اجراء الانتخابات اصلا؟

ان التنافس السياسي خرج عن حدوده والجماهير لا تريد مرشحا شعبويا، ويفوز الذين لا يعترفون بمنافسيهم بشكل رسمي في الانتخابات. والمشاركة في العملية السياسية ليست لتهدئة الشارع فقط بل لراحتهم الذاتية، يتوجب ان يعترفوا بانهم لا يستطيعون البقاء داخل وضع الصراعات الانتخابية للابد. فالحزب الفائز والخاسر يجب ان يكونا متعاونين داخل البرلمان لان 90 بالمائة من القوانين والقرارات يجب ان تكون غير سياسية ولكن الكتل ليسوا فقط غير متعاونين فحسب بل يعملون كغرماء.

- بقاء تبعات الفساد واللاعدالة والكوارث المستمرة للصراعات السياسية تراوح في مكانها، من المسؤول عن انخفاض قيمة الدينار الذي بسبب الاخطاء العملية يوقع خسائر بمليارات الدولارات باقتصاد هذا البلد؟، من دون ان تكون الحكومة هي من تعوض الخسائر وفقط استهدفت جيوب المواطنين.

ان تطمين واستحصال ثقة الناس بتلك السياسة والصيغة التي يتم الاستمرار فيها عملية صعبة جدا، فمن الكارثة ان تقنع الجيل الجديد بأدبيات عهد البعث في وقت لم يرَ هذا الجيل لا جحيم الماضي ولا الدكتاتور لكي يخافون منه. اليوم اذا تم سؤال الناس عن مدى رضاهم عن شكل السلطة والنظام الحاكم فمن المؤكد ان يكون جواب معظمهم بالنفي.

الحكومة ليست فقط جنبة سياسية بل فيها جوانب اقتصادية واجتماعية و.. ولها مسؤوليات كثيرة اخرى، السلطة يجب ان تفكر بشكل مستمر بحل ومعالجة مشكلات الناس. فهل يمكن ان نرى ذلك في حقيبة اصحاب السلطة وآفاق هذا البلد؟

رئيس التحرير

في هـذا العدد

8
النفط والغاز
اشكالية بغداد واربيل
والبحث عن حل صائب

24
«ضرورة أم إرباك»..
دعوة رئاسية
لتغيير المناهج
الدراسية في العراق

50
الداخلية تدخل
مشاهير السوشيال
ميديا في الإنذار

40
ضحايا الاطلاقات
النارية في المباريات..
واقع اليم يتكرر

76
ارقام صادمة
معلومات تكشف «لأول مرة»
عن الانتحار في العراق

80
ثقافة الكاش
تتسيد التعاملات المالية في العراق
والرقمي على الهامش

نيجيرفان بارزاني يجري كشف حساب لأبرز المشاكل في بغداد وأربيل..

هنا الداء وهذا الدواء

لخص رئيس إقليم كوردستان نيجيرفان بارزاني، المشهد السياسي في العراق بشكل عام والإقليم بشكل خاص، بجمل محددة، لكنه حدد إطارها وشخص الإشكالات ورسم الخطوط العريضة لحلها، في جملة رسائل وجهها عقب اختتام برنامج زيارته ومشاركته في مؤتمر ميونخ للأمن.

فيلي

في بداية حديثه أشار بارزاني إلى إن "هذه المؤتمرات بصورة عامة، سواء مؤتمر ميونخ أو دافوس أو غيرهما، هي فرصة تتاح لإقليم كوردستان ليتمكن من عرض رؤاه ووجهات نظره بصورة طبيعية وبدون الإجراءات البروتوكولية المبالغ فيها على شركائه في المجتمع الدولي. هذه اللقاءات مهمة ليطلعوا هم على وجهات نظر إقليم كوردستان ويطلع إقليم كوردستان على آراء المجتمع الدولي".

ويقول رئيس الإقليم "في هذا المؤتمر، كانت لنا مجموعة من اللقاءات، في هذه اللقاءات ترتبط في الأغلب بأوضاعنا، وكانت في الغالب لتسليط الضوء على علاقاتنا مع بغداد، والتي كانت المحور الأساس في كل الاجتماعات، يريد المجتمع الدولي عموماً المساعدة في حل المشاكل بين أربيل وبغداد لأنهم يعتقدون، وهذا هو الصحيح، أن من المهم جداً أن يستتب الاستقرار من الناحية السياسية في البلد، ومن خلال حل المشاكل بين الإقليم وبغداد يتحقق هذا الاستقرار السياسي في العراق بصورة أفضل، وهذا صحيح. من جانبنا، أكّدنا لكل الشركاء أن إقليم كوردستان يدعم رئيس الوزراء والحكومة العراقية الجديدة، وأن إقليم كوردستان يريد حل مشاكله مع بغداد بموجب الدستور العراقي وفي إطار الدستور، ونأمل أن تكون بغداد ترى نفس الرأي وأن تبذل مساعي جادة لحل المشاكل".

وبشأن المحاور الأخرى للاجتماعات قال بارزاني: ركزت على مسألة الحرب الأوكرانية الروسية. وفي هذا الإطار يعد موضوع الطاقة موضوعاً هاماً لهذه الدول، ومن المؤكد أن العراق بصورة عامة، وإقليم كوردستان ضمن إطار العراق، مع وجود رؤية صائبة وصحيحة في العراق، أن يقدم مساعدة كبيرة في هذا السياق".

وزاد، "هذه الاجتماعات تمثل فرصاً للقاء هذه الوفود عن كثب خلال فترة زمنية قصيرة والتباحث معها. ما أشعر به بالتأكيد هو أن لإقليم كوردستان مكانته الخاصة ويتمتع عموماً بمكانة خاصة في المجتمع الدولي. وحتى الآن لا يزال موضوع الإرهاب وتهديدات داعش ينظر إليها كتهديدات جدية، وهذا هو رأينا نحن أيضاً فنحن لا نرى داعش قد انتهى، بل أنه لا يزال قادر على أن يمثل تهديداً جدياً يستطيع زعزعة الاستقرار في العراق، وكان هذا واحداً آخر من المحاور التي تطرقنا إليها خلال اجتماعاتنا. بالطبع كانت هناك تساؤلات أخرى، وكان هناك تشجيع من الوفود التي التقيناها باتجاه ضرورة أن يكون الصف الكوردي موحداً وأن الكورد يجب أن يحلوا خلافاتهم فيما بينهم ليستطيعوا التحول إلى كتلة قوية من أجل حل كل المشاكل الموجودة بينهم وبين بغداد، ونحن بدورنا أكّدنا أنه صحيح أن هناك مشاكل ولا يمكن نفيها، لكن مع ذلك فإن حجم المشاكل ليس بالضخامة التي تجعلنا عاجزين عن معالجتها وحلها".

ثم أجاب الرئيس بارزاني على أسئلة الصحفيين بخصوص مكانة ودور إقليم كوردستان في مجالات الأمن والطاقة وحل المشاكل، قائلاً، إن "مسألة الأمن ومسألة الإرهاب مسائل مشتركة بيننا في جميع الأطراف. تهديد الإرهاب قائم في العراق وفي كوردستان وفي الدول الغربية

أيضاً. بالتأكيد كانت لنا تجارب كثيرة مع الدول الغربية ومع أمريكا. في هذه الاجتماعات، سواء مع الأمريكيين أو مع الأوروبيين، عبرنا لهم عن شكرنا للدعم والمساندة المتواصلين من جانب هذه الدول التي ساعدتنا في التعامل مع مسألة الإرهاب وخطر الإرهاب على العراق وعلى الدول الغربية. ما لمسناه نحن هو أنهم أيضاً يتفهمون أن هذه المسألة لم تنته، ومن جانبنا أبدينا استعدادنا للاستمرار في التعاون فيما بيننا، وأوضحنا لهم الدور الكبير للبيشمركة ولقواتنا الأمنية ولشعبنا منذ العام 2014، في هزيمة الإرهاب، وأن من المؤكد أن إقليم كوردستان سيواصل المضي في هذه السياسة".

وعن تحديد موعد لإجراء الانتخابات البرلمانية في إقليم كوردستان، واجتماعه مع الأطراف السياسية وحل المشاكل، قال الرئيس بارزاني: "كان ينبغي أن نجري الانتخابات السنة الماضية، لكن للأسف أدت مجموعة أسباب إلى عدم إجرائها حتى الآن. نأمل أن تجرى الانتخابات خلال السنة الحالية بالتأكيد. سياسة رئاسة الإقليم تقضي بأن نباشر بعد عودتنا من ميونخ بإجراء لقاءات مع القوى والأطراف السياسية الكوردستانية، وسيكون موضوع الانتخابات الموضوع الرئيس في اجتماعاتنا مع الأطراف السياسية ومع المكونات الأخرى. إضافة إلى ذلك نحن ملزمون ببعض التوقيتات والمواعيد، وبصفتي رئيساً للإقليم عليّ أن أحدد موعد إجراء الانتخابات. الانتخابات يجب أن تجرى، ومن المؤسف جداً أنها لم تجر. عدم إجراء الانتخابات يعرّض مجمل العملية السياسية وشرعية إقليم كوردستان للتساؤل. لذا آمل من جميع الأطراف السياسية في إقليم كوردستان أن تحمل هذه المسألة على محمل الجد وتوليها اهتمامها وأنا بصفتي رئيس الإقليم وتقع على عاتقي هذه المسؤولية القانونية سأفعل كل ما هو لازم وفقاً لقانون رئاسة الإقليم وأنفذه".

وحول اجتماعه مع رئيس الوزراء العراقي في ميونخ، وحل المشاكل العالقة بين أربيل وبغداد، أوضح رئيس إقليم كوردستان "اجتمعنا هنا مع رئيس الوزراء، واتفقنا في الرأي بأن هذه المسائل يجب حلها في أقرب وقت. كان وفد حكومة إقليم كوردستان في بغداد الأسبوع الماضي وجرى بحث هذه المسألة، وكما أسلفت، نحن جادون في إرادة حل هذه المسألة مع بغداد، حلاً ضمن إطار الدستور العراقي. أرجو أن نحلها فليس أمامنا طريق آخر".

واضاف ان "تشكيل هذه الحكومة جاء نتيجة للشراكة بين الكورد والطرف الشيعي والطرف السني، واتفقنا على منهاج، وكتبنا ذلك كتابة ووقعنا عليه. إن لم تكن الأطراف الأخرى تريد الالتزام بهذا الاتفاق، عندها لن يكون هناك أي معنى لبقائنا نحن الكورد في هذه الحكومة، وأعتقد انهم يتفهمون هذا. ما نطلبه نحن، هو أننا نطالب ونأمل تنفيذ هذا الاتفاق الذي كتبناه ويضم خارطة الطريق لحل كل هذه المشاكل. المختلف هنا، والذي نشير إليه في كثير من المرات، هو أن هذه الحكومة المشكلة الآن في العراق، الاختلاف بين هذه الحكومة والحكومات السابقة، هو أن هذه هي المرة الأولى التي يوجد فيها شيء مكتوب بيننا، وفي هذا المكتوب تم تحديد خارطة الطريق لحل المشاكل. لهذا، فإن رئيس الوزراء، وكذلك الطرف الشيعي، والطرف السني، والطرف الكوردي، عليهم أن يلتزموا بتنفيذ هذا الاتفاق. بالطبع، لا يزال الوقت مبكراً جداً، فرئيس الوزراء باشر مهامه وهو في منصبه منذ أربعة أشهر فقط، ونحن متفائلون ونريد حل هذه المشاكل بالحوار وفي إطار الدستور العراقي، وليس أمامنا حل آخر، ويجب أن تحل".

وعن موعد عقد الاجتماع بين الحزب الديمقراطي الكوردستاني والاتحاد الوطني الكوردستاني، قال الرئيس بارزاني: "كما قلت، هناك مشاكل بين الحزب الديمقراطي الكوردستاني والاتحاد الوطني الكوردستاني، لكن كل تلك المشاكل ليست مبعث قلق كبير للغاية. أنا لا أريد تصغيرها لدرجة القول بأنه لا توجد مشاكل، ولا أريد القول إن كل الأمور بخير، فالأمر ليس كذلك، بل هناك مشاكل وخلافات. لكن السؤال هو هل أننا بلغنا حداً تمثل فيه تهديداً كبيراً لإقليم كوردستان؟ أنا أعتقد أن الجواب هو: لا. لكن الذي يهم هو أن على إقليم كوردستان بكل مكوناته وقواه السياسية أن يدرك أننا معاً نستطيع العمل، وإن لم نكن معاً سنعجز عن إنجاز أي شيء لإقليم كوردستان. هذه الرسالة يجب أن تدركها القوى السياسية كافة، علينا أن نقبل بعضنا البعض. صحيح أن هناك اختلافات بيننا وعندنا أحزاب متنوعة، لكن بالنتيجة عندنا بلد واحد وهذا البلد وهذا الشعب سيبقيان. وعلى القوى السياسية أن تتخذ قراراتها في إطار مصالح مواطني إقليم كوردستان، ويجب أن تكون مصالح مواطني إقليم كوردستان ومصلحة إقليم كوردستان فوق كل شيء آخر. الاجتماع كان ينبغي أن يعقد في وقت سابق، وأرى أن هذا الاجتماع سيعقد في موعد قريب".

وبشأن علاقات إقليم كوردستان وقطر والمشاريع المستقبلية المشتركة بين الجانبين، قال بارزاني "علاقاتنا مع الدول العربية هي علاقات صداقة وعلاقات أخوية، وهذا ينطبق على علاقاتنا مع قطر. التقينا هنا مع وزير الخارجية القطري، وقبلها كانت لنا زيارة إلى قطر ورئيس وزراء حكومة الإقليم أيضاً زار قطر. تطوير العلاقات الثنائية مع الدول العربية له أهمية كبيرة لنا في إقليم كوردستان، ونبحث الآن مع قطر في الفرص الاقتصادية التي يستطيعون من خلالها تقديم المساعدة للعراق ولإقليم كوردستان. هذه الأمور بحثناها في لقائنا هذا مع وزير الخارجية القطري. وعلاقاتنا الثنائية معهم علاقة جيدة جداً وبالتأكيد ومن خلال التعاون مع بغداد سيفتتحون قنصليتهم في أربيل قريباً، وفتح القنصلية علامة على تقدم العلاقات الثنائية بين إقليم كوردستان ودولة قطر

النفط والغاز
اشكالية بغداد واربيل
والبحث عن حل صائب

لم تزل معضلة عدم اقرار قانون النفط والغاز برغم مرور نحو عقدين من الزمن يشكل عائقا لكثير من شؤون التنمية القويمة؛ ويدخل الخلاف بين بغداد واربيل في صلب العوائق التي تقف في طريق الاسراع بإقرار المشروع.

يقول رئيس مجلس الوزراء محمد شياع السوداني، إن «قانون النفط والغاز يعد أحد التزامات الحكومة، وهناك مسودة للقانون يتم تداولها بين وزارة النفط الاتحادية ووزارة الثروات الطبيعية في اقليم كوردستان"، مشيرا الى انه بعد اقرار قانون الموازنة ستتم مناقشة مسودة قانون النفط والغاز، بحسب قوله.

وفي الوقت نفسه أعلن السوداني، ان مجلس الوزراء وافق على توقيع جولة تراخيص خامسة بتوقيع نهائي لاستثمار الغاز الطبيعي، مبينا ان مشروع استثمار الغاز الطبيعي احد المشاريع المهمة المتوقفة منذ اربع سنوات، ويوفر ربع كمية الغاز المستورد خلال 15 يوماً من تنفذه، ويمكن الاعتماد على الغاز الطبيعي العراقي في السنتين المقبلتين بديلاً عن الغاز المستورد ويغطي الاحتياجات المحلية كافة، على حد وصفه.

ويعد قانون النفط والغاز واحداً من أهم أسباب الخلافات بين بغداد وأربيل، وعلى مدار الحكومات والدورات البرلمانية السابقة لم تتفق الكتل السياسية على صيغة نهائية لهذا القانون، بحسب الوقائع الفعلية؛ وما يزال الخلاف بين بغداد وأربيل على ملف النفط قضية غير محسومة منذ أكثر من عقدين، وقد دعا مسؤولون دوليون الحكومتين إلى التفاوض بشأن هذا الخلاف والاستفادة من بعثة الأمم المتحدة المكلفة بالمساعدة.

وينص قانون النفط والغاز في العراق، الذي ينتظر التشريع في البرلمان منذ عام 2005، على أن مسؤولية إدارة الحقول النفطية في البلاد يجب أن تكون مناطة بشركة وطنية للنفط، ويشرف عليها مجلس اتحادي متخصص بهذا الموضوع، لكن منذ عام 2003، تختلف بغداد وأربيل، عاصمة إقليم كوردستان العراق، على موضوع إدارة حقول الإقليم النفطية.

وتقول بغداد إن الإقليم لا يصرح بمبالغ تصدير النفط الحقيقية ولا يسلم تلك المبالغ إليها، فيما تقول كوردستان

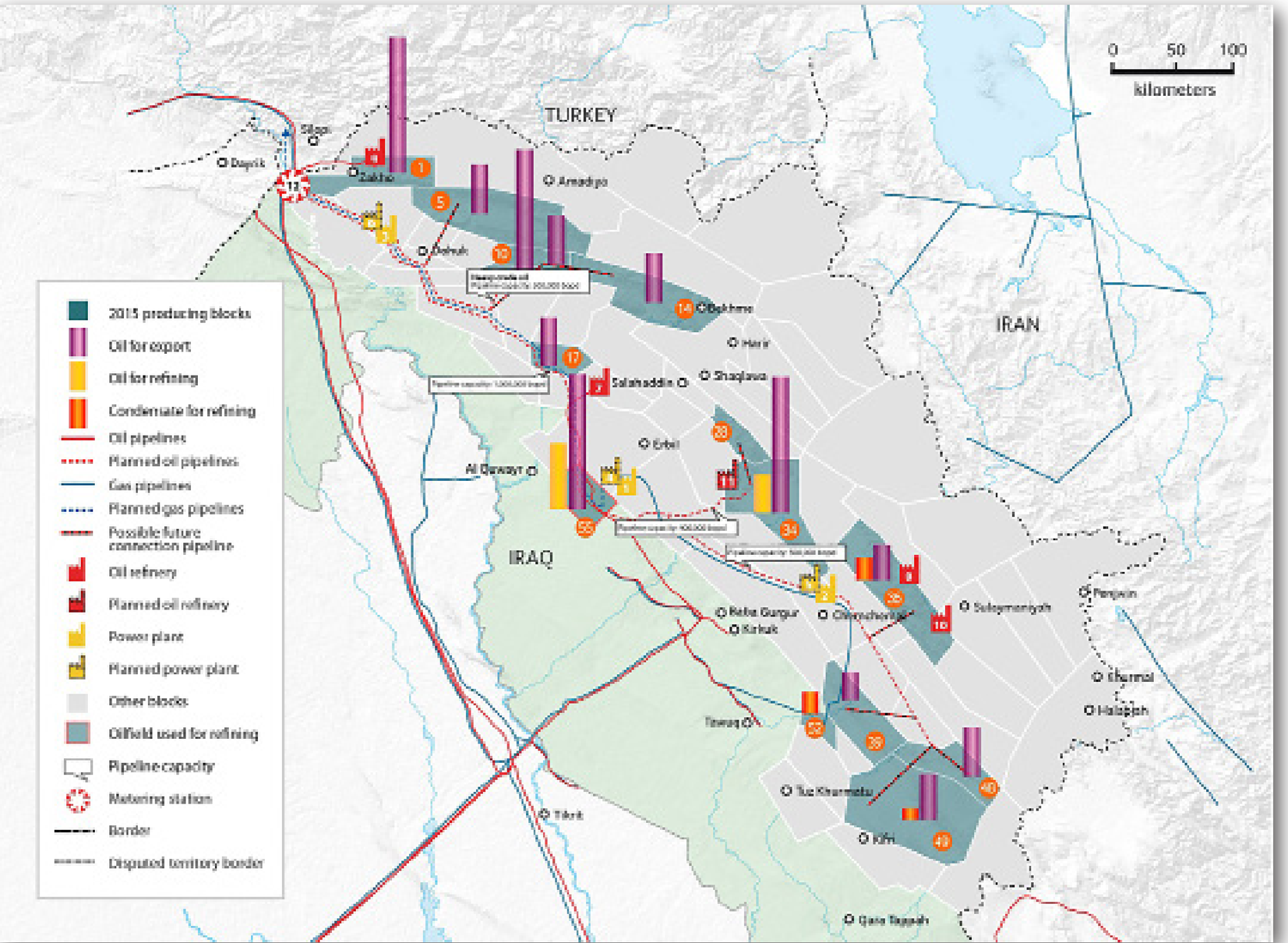

فـــيلي

إن الصادرات من الحقول النفطية في أراضيها يجب أن تخضع لإدارتها، سواء من ناحية منح التراخيص للاستكشافات الجديدة، أو إدارة الحقول الموجودة أصلا، أو التحكم في الإنتاج والتصدير للوجهات التي تختارها، أو التعاقد على الشراء والتطوير.

ويشير قانون النفط الكوردستاني إلى أن وزارة النفط في الإقليم أو من تخوله تتولى مسؤولية «التنظيم والإشراف على العمليات النفطية... وكذلك كل النشاطات التي تتعلق بها من ضمنها تسويق النفط»، وأيضا «التفاوض وإبرام الاتفاقات وتنفيذ جميع الإجازات ومن ضمنها العقود النفطية التي أبرمتها حكومة الإقليم».

ويقول القانون إن للحكومة العراقية حق «المشاركة في إدارة» الحقول المكتشفة قبل عام 2005، لكن الحقول التي اكتشفت بعدها تابعة لحكومة الإقليم.

لجنة النفط والغاز النيابية، قالت إن «المشكلات بين بغداد واربيل لا تحل إلا بإقرار قانون النفط والغاز في مجلس النواب»، مشيرة على لسان عضو فيها، إلى أن «قانون النفط يتضمن حل جميع المشكلات الموجودة بين بغداد واربيل منذ عام 2007 ومن دونه ستبقى تلك المشكلات معلقة».

وتبين اللجنة انه لتفادي الاتهامات الموجهة إلى حكومة إقليم كوردستان ببيع النفط من دون علم الحكومة الاتحادية، فإن قانون النفط والغاز الاتحادي سيحل جميع المشكلات واقراره سيكون مكملاً للاتفاق السياسي بين القوى السياسية والحكومة الاتحادية وحكومة الإقليم، على حد قول عضو لجنة النفط والغاز.

ويلفت المراقبون والمتخصصون الى ان رئيسا الحكومة الاتحادية محمد شياع السوداني والإقليم مسرور بارزاني، اتفقا على حل الخلافات والقضايا العالقة من بينها ملفا الموازنة المالية للعام 2023، وقانون النفط والغاز وفق الدستور الدائم للبلاد، ملمحين الى ان بغداد وأربيل تقتربان من التوصل إلى اتفاق سياسي لتشريع قانون النفط والغاز بعد تأجيلات مستمرة منذ 2005.

ويضيفون ان إقرار القانون خطوة في التفاهمات السياسية بين الحكومة الاتحادية وحكومة إقليم كوردستان العراق، منوهين الى ان الحزب الديمقراطي الكوردستاني اعلن عن اتفاق على تشريع قانون النفط والغاز، مشيرين إلى أن القانون سيحل إحدى أبرز المشكلات العالقة بين بغداد وأربيل. ويعتقد مراقبون أن القانون سيكون حلاً جذرياً للخلاف بشأن الثروة النفطية بين بغداد وأربيل، بل وينظم جميع ملفات الطاقة في عموم العراق، بحسب قولهم.

وعد باحثون سياسيون أن قانون النفط ينتظر المناقشة منذ 2005، مشددين على حاجة العراق إلى قانون يكفل التوزيع العادل للثروات وتقليل الخلافات بين المركز والإقليم والمحافظات المنتجة، بخاصة في الأوضاع الدولية التي شهدت ارتفاع أسعار النفط عالمياً، وبالنتيجة فإن العراق بحاجة إلى واردات إضافية من وراء إقراره.

ويقول باحث ان «صياغة بنود قانون النفط والغاز ليست صعبة، لكن التناحر السياسي الشديد هو من يعوق الاتفاق»، مشيراً إلى أن «حل الخلافات لا يتم بالتصريحات المتفائلة أو المتشنجة أو التهديد من قبل أي طرف والتنظير بمدى حاجة العراق للقانون، بل بالجلوس إلى طاولة المفاوضات وحل النقاط التي تؤخر إقرار القانون وتقديم التنازلات من قبل كل طرف من أجل مصلحة العراق.

« التناحر السياسي الشديد هو من يعوق الاتفاق، و حل الخلافات لا يتم بالتصريحات المتفائلة أو المتشنجة أو التهديد من قبل أي طرف والتنظير بمدى حاجة العراق للقانون، بل بالجلوس إلى طاولة المفاوضات » ...

وكشف متخصصون عن أن قانون النفط والغاز يعد من أبرز القوانين التي من شأنها حلحلة الأزمة بين بغداد وأربيل، لا سيما بعد التحركات الأخيرة التي سبقت وأعقبت تشكيل حكومة محمد شياع السوداني وإجراء زيارات متبادلة بين الجانبين، وقالوا انه «في ظل انفتاح سياسي ملموس، وتعاون لحسم الملفات العالقة بين بغداد وأربيل، حصلت تفاهمات مشتركة تطوي مرحلة طويلة من الخلافات، وشهدت الساحة العراقية في الآونة الأخيرة تحركات سياسية بين الإقليم والحكومة الاتحادية من أجل حسم ملف قانون النفط والغاز، الذي يعد من أبرز القوانين التي من شأنها الإسهام في حل كثير من المشكلات المتعلقة بقطاع الطاقة بين أربيل وبغداد».

وذكروا أنه وفقاً للجنة النفط والغاز في البرلمان العراقي، فإن هناك بعض المقترحات، منها تأسيس شركة نفط في إقليم كوردستان ترتبط بشكل مباشر بوزارة النفط الاتحادية في كل عملياتها الاستخراجية والإنتاجية، كما تتضمن المقترحات أيضاً إنشاء شركة أخرى معنية باستثمار الغاز، وثالثة لاستثمار المصافي الحكومية.

ويعتقد خبراء الاقتصاد أن القانون سيكون حلاً جذرياً للخلاف حول الثروة النفطية بين بغداد وأربيل، بل وينظم جميع ملفات الطاقة في عموم العراق، لكن على لجنة النفط والغاز أن تعمل مع اللجنة القانونية، على حد قولهم، فضلا عن اللجنة العليا المشكلة بين حكومتي المركز والإقليم وشركة (سومو) لإتمام الصيغة الملائمة لوضع الحلول لجميع النقاط الخلافية في الملف.

ذكرت اذاعة «صوت أمريكا» في تقرير لها، أن مستشارين عسكريين أمريكيين، وغيرهم من أعضاء التحالف الدولي، يقدمون الاستشارة للقوات الكوردية من أجل تطويرها وإعدادها لمواجهة المخاطر المستقبلية المتمثلة ب»الإرهاب»، مشيراً إلى أن «عمل مهم» من أجل توحيد صفوفها.

توحيد القوتين «٧٠» و «٨٠»..

جهود للتحالف الدولي لدمج صفوف البيشمركة

فيلي

واوضح التقرير، الذي نشرته الاذاعة باللغة الإنجليزية، وترجمته مجلة «فيلي»، إن التحالف الذي تقوده الولايات المتحدة ضد تنظيم داعش الإرهابي، يساعد القوات الكوردية على إصلاح صفوفها، مضيفا ان البيشمركة تمثل شريكا رئيسيا للولايات المتحدة في القتال ضد داعش.

واضاف التقرير انه رغم فاعلية هذه الوحدات العسكرية من البيشمركة، فإنها تعمل بشكل مستقل عن بعضها، ويأمل المستشارون العسكريون في تغيير هذا الوضع.

ونقل التقرير عن العقيد في الجيش الأمريكي باتريك كوغين قوله إن النية هي تنظيم عمل ما بين 6 و8 وحدات وجعل هذه الوحدات نفسها بأن تتبع مباشرة لوزارة البيشمركة مباشرة، مضيفا ان هذه القوات من الوحدتين 70 و 80 تنضوي في إطار هذه الوحدات من أجل توحيد كل القوات الكوردية العسكرية.

وذكر التقرير أن الوحدتين «القوة 70» و»القوة 80» مرتبطتان الحزبين الرئيسيين في إقليم كوردستان، حيث ترتبط الاولى بالاتحاد الوطني الكوردستاني، وترتبط الثانية بالحزب الديمقراطي الكوردستاني، مضيفا أن هناك «توتر قديم بين الطرفين حال دون تشكيل قوة عسكرية موحدة للاقليم».

ونقل التقرير عن قائد «القوة 70» مصطفى شورش قوله إن «كل المشكلات التي تعترض طريقنا تؤثر على البيشمركة، وخطوة تلو الخطوة، نواصل العمل بالإصلاحات التي طلبها التحالف (الدولي)، و سنقوم بتطبيقها».

واشار الى انه تم بالفعل وضع مجموعة من الوحدات العسكرية تحت قيادة وزارة البيشمركة، وقال شورش أنه «طالما ان هناك داعش وارهابيين، فهناك حاجة لتوحيد القوات، بما سيكون في مصلحة الجميع».

وذكر التقرير الامريكي انه رغم تنامي التوتر بين الاحزاب السياسية، فان غالبية المقاتلين يقرون باهمية توحيد القوات العسكرية المحلية، وانهم يعتبرون أن دور المستشارين العسكريين في هذه المرحلة، حيوي.

ونقل التقرير عن قادة «القوة 80» بابكر زيباري قوله ان «للتحالف الأمريكي دور رئيسي في عملية الإصلاح هذه، ويشكلون مساعدة مفيدة جدا يقدمونها لنا، سواء كانت مالية او من خلال تقديم السلاح، أو من خلال تقديم المشورة لقوات البيشمركة».

إلا أن التقرير لفت إلى أن الخبراء يعتبرون أن مسألة توحيد قوات البيشمركة تعتمد في نهاية المطاف على القادة السياسيين وجعلها حقيقة.

كما نقل التقرير عن محلل الشؤون الكوردية هيوا عثمان قوله إن «توحيد قوات البيشمركة، ليس مسألة تقنية بحيث انك تجلب مستشارين عسكريين للمساعدة في هذه التوحيد، بل أنه قرار سياسي، وهذا القرار السياسي يتطلب أن يتخذ على مستوى الحزبين الديمقراطي الكوردستاني والاتحاد الوطني الكوردستاني».

وختم التقرير الأمريكي بالقول إن مسلحي داعش ما زالوا يمثلون تهديدا، ويأمل الكثيرون هنا في الاقليم، بان يشكل هذا الوضع دافعا لدى الأحزاب السياسية من اجل وضع خلافاتهم جانبا، والتركيز على محاربة العدو المشترك لهم».

"من أجل الايزيديين"..
دموع أنجلينا جولي في سنجار

كشفت النجمة العالمية انجلينا جولي، عن قضائها يوماً عاطفياً في قضاء سنجار مع الناشطة الايزيدية نادية مراد، وفيما انهالت دموعها بعد نشر صور عن زيارتها الى القضاء واطلاعها على مجازر (داعش) بحق الايزيديين، أكدت أن النضال مستمر من اجل تحقيق العدالة.

فيلي

وقالت صحيفة "ديلي ميل" البريطانية في خبر ترجمته مجلة «فيلي» إن "الممثلة الأمريكية انجلينا جولي أمضت يوماً عاطفياً في منطقة سنجار وأنهارت بالبكاء وهي تتطلع على ضحايا وآثار المجازر التي ارتكبها تنظيم (داعش)، وأوقعت آلاف الضحايا".

وأوضح التقرير أن "جولي، الفائزة بجائزة الأوسكار، نشرت عدة صور على صفحتها على "انستغرام" في اليوم التالي لزيارتها إلى سنجار الأربعاء الماضي".

وكتبت انجلينا جولي على صفحتها وقد بدت الدموع في عينها في الصور المنشورة: "يوم عاطفي مع صديقتي ناديا مراد، التي تشرفت بقضاء اليوم معها بسنجار في العراق".

وبينت جولي ان "صديقتها نادية مراد الحائزة على جائزة نوبل للسلام، تقوم بأمور كثيرة من خلال مبادرة نادية لمساعدة الايزيديين والمجتمعات الاخرى، وان الناس في سنجار يتعافون بعد معاناتهم من خلال "الصراع والابادة الجماعية".

ولفت التقرير الى ان "انجلينا جولي شوهدت للمرة الاخيرة قبل زيارتها سنجار، وهي تزور مقر شركة جيرلان للعطور في باريس"، مضيفا أن "جولي تتبرع بمدخولها من العمل الإعلاني لشركة العطور، لصالح الأعمال الخيرية".

ونقل التقرير عن جولي قولها مشيرة الى نادية مراد، "لقد اخذتني الى المنزل الذي نشأت فيه في قرية كوجو، والى مدرستها القديمة حيث قام مسلحو (داعش) بفصل النساء والرجال قبل استعبادهم وقتلهم جماعيا".

وأشارت جولي ايضا الى ان نادية مراد اصطحبتها الى "المقبرة التي دفنت فيها رفات سكان كوجو"، مضيفة أن "كثيرين ما زالوا في عداد المفقودين، وان النضال مستمر من أجل تحقيق العدالة".

واستخدمت النجمة الامريكية هاشتاغ (الابادة الايزيدية).

ولفتت "ديلي ميل" إلى ان سنجار بلدة تقع في قضاء سنجار في محافظة نينوى، وكان عدد سكانها يقدر في العام 2013 حوالي 90 ألفا ويغلب عليهم الايزيديون، وان فريق التحقيق التابع للأمم المتحدة خلص إلى أن الادلة التي جمعها عززت النتائج الاولية بان متطرفي داعش ارتكبوا جرائم ضد الإنسانية وجرائم حرب ضد المجتمع المسيحي بعد أن سيطروا على نحو ثلث البلاد في العام 2014.

ترجمة: مجلة «فيلي»

رحلة خلاص الكورد الفيليين من التبعية

من أين تبدأ وعند أي نقطة تنتهي؟

يتطلب من المواطن الكورد الفيلي الراغب بالحصول على الجنسية العراقية وحقوق المواطنة في البلاد كـ«عراقي أصلي»، أن يجلب كتاب تأييد من مجلس المحافظة بأنه ينتمي لهذه الشريحة من شرائح المجتمع لإحالة اضبارته من سجل الأجانب إلى العراقيين وفق قانون رقم ٢٦ لسنة ٢٠٠٦.

فـــيلي

مراجعة الفيلي لدوائر ما تزال فيها الروتين والبيروقراطية ومنها دائرة الجنسية تتسبب له بمعاناة نفسية

«لأن هذه الدائرة كانت سيئة الصيت في عهد النظام المباد، حيث كانت تجمع فيها أسر فيلية وتُهجّر وتُوضع عليهم إشارات الترقين والقيد والتجميد والعلامة الحمراء على سجلاتهم»

«فيلي» رئيس الوزراء إلى «إصدار قرار حقيقي يقضي بالموافقة على نقل جميع سجلات الكورد الفيليين من شعبة الأجانب وعودتها إلى كيفيتها القانونية ما قبل صدور قرارات مجلس قيادة الثورة المنحل، دون الحاجة إلى مراجعة الكوردي الفيلي هذه الدائرة وتحميل كاهله الكثير من الأعباء».

يذكر أن النظام السابق الذي رأسه صدام حسين ولنحو ثلاثة عقود ساق آلاف الشبان من الكورد الفيليين إلى اماكن غير معلومة وما يزال مصيرهم مجهولاً ويرجح بأنهم قضوا في المعتقلات أو دفنوا أحياء في مقابر جماعية.

وشرع نظام البعث في نهاية السبعينيات وبداية الثمانينيات من القرن المنصرم بحملة كبيرة لتهجير الكورد الفيليين، وسحب الجنسية العراقية منهم ومصادرة ممتلكاتهم واموالهم المنقولة وغير المنقولة.

كما تعرض الكورد الفيليون للتسفير والتهجير والاعتقال والقتل إبان حكم الرئيس الأسبق أحمد حسن البكر في عامي 1970 و1975، ومن بعده نظام صدام حسين في 1980، ويرى مؤرخون يرون أن التهجير جاء بسبب انتماءاتهم المذهبية والقومية.

وأصدرت محكمة الجنايات العليا حكمها في العام 2010 بشأن جرائم التهجير والتغييب ومصادرة حقوق الكورد الفيليين وعدها من جرائم الإبادة الجماعية.

وأصدرت الحكومة العراقية في الثامن من كانون الأول 2010، قرارا تعهدت بموجبه بإزالة الآثار السيئة لاستهداف الكورد الفيليين فيما أعقبه قرار من مجلس النواب في الأول من آب من العام 2010، عد بموجبه عملية التهجير والتغييب القسري للفيليين جريمة إبادة جماعية.

ويرى مختصون أن هذا الإجراء يزيد من معاناة الكورد الفيليين خاصة عند مراجعتهم لدوائر «سيئة الصيت» التي كانت في مبناها نفسه في عهد النظام السابق قد جُمعوا فيها وهُجّروا عبرها، ووضعت إشارات الترقين والقيد والتجميد والعلامة الحمراء على سجلاتهم.

ويدعو المختصون إلى نقل جميع سجلات الكورد الفيليين من شعبة الأجانب إلى كيفيتها القانونية ما قبل صدور قرارات مجلس قيادة الثورة المنحل، بعيداً عن هذا الإجراء الفردي الذي يُثقل المواطن الكوردي الفيلي جسديا ونفسيا، في وقت ما يزال يخشون فيه من قدوم حكومة قد تصفهم بالتبعية وتعود لتسفيرهم إلى خارج البلاد مع مصادرة أموالهم وحقوقهم.

مساواة في الحقوق

يؤكد النائب عن الكورد الفيلي، حسين مردان، أن «تحويل الكورد الفيليين الذين هم عراقيون أصلاء من سجل الأجانب إلى سجل العراقيين يُحصّن وضعهم النفسي، حيث كانوا يتأملون من هذه القضية، ويخشون من مجيء حكومة قد تعتبرهم تبعية إيرانية وتسفرهم وتأخذ أموالهم وحقوقهم».

ويضيف مردان لمجلة «فيلي»، أن «امتلاك الكوردي الفيلي للجنسية العراقية هي ضمان لحقوقه في البلاد كسائر العراقيين».

وكان النائب الكوردي الفيلي، قد كشف في يوم (2 شباط الجاري)، عن بدء إجراءات حكومية بإيعاز من رئيس مجلس الوزراء محمد شياع السوداني بنقل سجلات الكورد الفيليين في دوائر الجنسية من شعبة الأجانب الى العراقيين، مبيناً أن هذه الموافقة جاءت بعد تقديمه طلباً بهذا الشأن.

وأظهرت وثيقة تحصلت عليها مجلة «فيلي» صادرة عن مكتب رئيس مجلس الوزراء بتاريخ (16/ 1/ 2023) الايعاز لمكتب وزير الداخلية بتحويل سجل شريحة الكورد الفيليين من سجل الأجانب الى سجل العراقيين.

غير أن مستشار شؤون الكورد الفيليين في مجلس النواب العراقي، فؤاد علي أكبر، قال إن «هذا الطلب غير صحيح وليس في محله، لأن قانون 26 لعام 2006 منح الكوردي الفيلي الجنسية العراقية لمن يجلب تأييداً من مجلس المحافظة بأنه فيلي، ويُحال سجّله وإضبارته من قسم تبعات الأجانب إلى العراقية، والآلاف فعلوا هذا الأمر وفق هذا القانون».

الفيلي غير المسيحي

ويشير علي أكبر خلال حديثه لمجلة «فيلي» إلى أن «دائرة الجنسية أوضحت سبب ضرورة مراجعة الكوردي الفيلي للدائرة، بأنها لا تمتلك معلومات عنهم لكي يُخرجوا ملفهم بكامله من التبعة الإيرانية، على خلاف المسيحي اذ يُكتب فيه الديانة، لذلك ليس لديهم إمكانية سحب الإضبارات لوحدهم».

ويضيف علي أكبر «وعند إتمام الكوردي الفيلي الآلية المعمول بها حالياً، يُمنح شهادة الجنسية العراقية وفق المادة (3 أ) ويُعامل كأنه عراقي لأول مرة يحصل على الشهادة، وتُلغى كل التبعات القديمة».

دائرة «سيئة الصيت»

من جهته يرى المحلل السياسي، حيدر الفيلي، مراجعة الكورد الفيلي لدوائر ما تزال فيها الروتين والبيروقراطية ومنها دائرة الجنسية وبالأخص في منطقة سيد إدريس في الكرادة تتسبب له بمعاناة نفسية «لأن هذه الدائرة كانت سيئة الصيت في عهد النظام المباد، حيث كانت تجمع فيها أسر فيلية وتُهجّر وتُوضع عليهم إشارات الترقين والقيد والتجميد والعلامة الحمراء على سجلاتهم».

ويدعو الفيلي خلال حديثه لمجلة

مقارنة بين حربيّ العراقية-الإيرانية والروسية-الأوكرانية.. هذه الخلاصة

أشار تقرير عسكري أمريكي، إلى ما وصفها بـ«دروس» عديدة يمكن استخلاصها من الحرب العراقية-الإيرانية في ثمانينيات القرن الماضي، على المستويين التكتيكي والاستراتيجي، وذلك لغرض الاستفادة منها في فهم التكتيك المتبع بالحرب الروسية-الأوكرانية الحالية، والتي شارفت على دخول عامها الأول.

فيلي

وشبه موقع «وور أون روكس» الأمريكي «المتخصص بالشؤون العسكرية» في تقرير ترجمته مجلة «فيلي»، الحروب بشكل عام بـ«العائلات التعيسة» في مؤلفات الكاتب الروسي ليو تولستوي.

وأوضح التقرير، أن «المقارنات التاريخية يمكن أن تكون تبسيطية وتقود إلى افتراضات خاطئة، لكن ستكون من الحماقة أن يتم تجاهل التاريخ بشكل كامل، لأن التدقيق في التاريخ والاخفاقات الماضية، يثير أسئلة مهمة لصناع السياسة، ويمكن أن يساعد في إدارة الأزمات الحالية أو المستقبلية بشكل ناجح أكثر.

وبحسب التقرير الأمريكي، فإن خلال 11 شهراً مضى على اندلاع الحرب الروسية الأوكرانية، أجرى كثيرون مقارنات بالحروب التاريخية كالحرب العالمية الاولى والحرب الكورية والحروب النابليونية والحرب العالمية الثانية، إلا أن القليل ذكّر بالحرب العراقية-الإيرانية 1980-1988، وهي حرب تقدم دروسا على المستويين التكتيكي والاستراتيجي.

وصف التقرير الأمريكي، هذه الحرب بأنها مدمرة وتسببت بمقتل نحو مليون شخص وجرى خلالها استخدام للأسلحة الكيميائية،

وأدت إلى زعزعة الاستقرار في الشرق الأوسط»، مضيفا أن «الحرب الايرانية العراقية تتشارك في العديد من السمات مع الصراع الحالي في أوكرانيا، وهي يمكن أن تساعد في فهم أكثر عمقا لغزو رئيس النظام العراقي السابق صدام حسين، لجاره الايراني، وكيفية الاستجابة الدولية لما جرى من جانب صناع السياسة في معالجة هجوم الرئيس الروسي فلاديمير بوتين».

صدّام وبوتين

وأضاف أن «هناك تشابهاً واضحاً بين المراحل الاولى لهاتين الحربين، فشهدت كلتا المعركتين هجمات سريعة ومضادة للاستيلاء على الأرض، حيث كان العراق استولى في البداية على مساحات شاسعة من الأراضي في العام 1980، واستولى على مواقع مثل مريفان ومهران ووصل الى الأحواز تقريبا لمسافة تزيد عن 70 كيلومترا داخل إيران، إلا أن الدفاعات الإيرانية تعززت في الاشهر الاولى من العام 1981 وعملت على التصدي للهجمات العراقية بحلول مارس/اذار من العام التالي.

وبعد غزو القوات الروسية لأوكرانيا في شباط/فبراير 2022، قام الروس بتقدم سريع ووصلوا تقريبا إلى كييف في غضون أيام قليلة، لكن وعلى غرار ما جرى مع قوات قوات صدام حسين، واجه جيش بوتين هجمات مضادة اوكرانية بحلول سبتمبر/ايلول واكتوبر/تشرين الأول، وفقاً للتقرير.

ولفت التقرير الأمريكي، إلى أن «بعد المراحل الأولية لكلا الحربين، فإن القتال تحول الى نمط أكثر ثباتا واستنزافا مع التركيز على حرب الخنادق»، مبيناً أن «الحرب العراقية الإيرانية، تميزت بتكتيك خطوط الخنادق الطويلة والاسلاك الشائكة والاستخدام المكثف للمدفعية بشكل مشابه لما جرى خلال الحرب العالمية الاولى».

وفي العام 2022، أقامت أوكرانيا وروسيا شبكات واسعة من الخنادق الممتدة عبر جبهة القتال في جنوب وشرق أوكرانيا، مع تفضيل استخدام المدفعية بدلا من الدبابات التي بدت عاجزة إلى حد كبير في التقدم، بحسب تقرير «وور أون روكس» الأمريكي.

البعد الجغرافي

وبالإضافة إلى ذلك، فإن الهجمات الصاروخية العراقية والايرانية على المدنيين عبر البلدين خلال «حرب المدن»، وضرب صادرات النفط في مضيق هرمز خلال «حرب الناقلات» ، تذكر ايضا بالحرب الاوكرانية الحالية، مشيرا الى ان موسكو حاولت اضعاف معنويات المواطنين الاوكرانيين من خلال قصف المدن والبلدات وتعطيل قدرات الامة من خلال الهجمات على البنية التحتية للطاقة.

والى جانب ذلك، فان الحربين تتشابهان على المستوى الجغرافي الاستراتيجي الاوسع، حيث كان كلا النزاعين مهمين بدرجة كبير للمشهد الدولي الاوسع وتراقبها عن كثب دول طرف ثالث، ففي الثمانينات، انخرطت الدول من طرفي النزاع بالحرب الباردة وأرسلت العديد من الدول اسلحة الى ايران والعراق، او كليهما، كما في حالة الولايات المتحدة وبريطانيا.

وفي الحرب الحالية، يتصدر الصراع رأس اجندة السياسة الخارجية العالمية، حيث فيما تلقت اوكرانيا مستوى كبيرا من الدعم من مجموعة متنوعة من المصادر الغربية، شهدت روسيا مستوى اقل من المساعدة العسكرية والسياسية وهي بغالبيتها من ايران.

ووفقاً للتقرير الأمريكي، فإن هناك أضراراً الحقتها الحربان بالاقتصاد العالمي وصناعة الطاقة، وشهد النزاعان ظاهرة الارتفاع الحاد في أسعار الطاقة وتداعيات اقتصادية اخرى ملموسة في أنحاء العالم كافة.

قضم الأرض

وعلى غرار حرب صدّام، فإن غزو بوتين لأوكرانيا أيضا يشهد على وجود فكرة دول تتحارب على حدود ذات اهمية تاريخية ومطالبات بمواقع مركزية مرتبطة بالهوية الوطنية، فبينما يتوق بوتين الى استرجاع قوة الاتحاد السوفيتي السابق متمسكا بان اوكرانيا ليس لها الحق في اقامة دولة خارج روسيا، فإن إيران والعراق تصارعا على ارض كانت تمثل اهمية لكلا النظامين لاسباب وطنية او دينية، في اشارة إلى محافظة خوزستان الايرانية التي كانت مهمة بالنسبة الى صدام حسين لانها تضم عددا كبيرا من العرب، في حين كان النظام الايراني يتطلع ايضا إلى الاماكن المقدسة الشيعية في العراق، كالنجف وكربلاء.

بعد استراتيجي

ورأى التقرير الأمريكي، ان من الدروس المهمة ايضا انه من خلال الطبيعة المطولة للحرب الايرانية-العراقية وانزلاق الصراع في النهاية نحو طريق دموي مسدود وطويل، لكن بعد السنة الأولى من الحرب، تباطات وتيرة القتال حتى توقفت الحرب اخيرا بعد ثماني سنوات تقريبا، لتصبح واحدة من اطول الحروب التقليدية في القرن العشرين.

وتابع: «برغم اننا ما زلنا عند اقل من عام على الحرب الاوكرانية، الا ان الغزو الروسي الفاشل، ودفاع اوكرانيا عن نفسها، والوتيرة البطيئة التي دخلتها الحرب الان مع شهور الشتاء، يمكن ان تكون مؤشرا على ان هذه الحرب تسير في اتجاه مماثل لما سارت عليه الحرب العراقية-الايرانية.

وبعدما لفت التقرير الى مؤشرات على ان الحرب قد تستمر لسنوات قادمة، خاصة مع استعادة الروس لخيرسون، وتوقعات بانتقال 300 الف جندي روسي جديد الى الميدان الاوكراني، نبه إلى أن «في حال كان الهدف هو عودة اوكرانيا الى حدودها قبل الغزو، فيجب على صناع السياسة أن يدركوا أن هذه الحرب قد تكون طويلة».

ودعا التقرير صناع السياسة الى النظر بامكانيات المساعدة الغربية الموسعة والرغبة السياسية في استمرار الدعم، كما طالب حلفاء اوكرانيا الغربيين بـ«تحديد رؤية دقيقة تعطي الاولوية للوحدة المتعددة الاطراف بين الحلفاء وقادرة على تحديد عواقب هذا الانخراط في اوروبا الشرقية، مذكرا بان السياسة الغربية تجاه الحرب الإيرانية- العراقية خلال الثمانينيات، تشكل نموذج لحالة دراسة تتعلق بعدم النجاح في ادارة الازمات».

أسلحة محرمة

وحول ما وصفه التقرير، بـ«الخطر الأكبر»، نبه إلى أن المقارنة ليست ممكنة بين الحربين فيما يتعلق باستخدام اسلحة الدمار الشامل، اذ ان صدام حسين استخدم بشكل كبير غاز «الخردل» وغازات الاعصاب مثل «السارين» و«التابون» ضد القوات الايرانية.

لكن في الحرب الأوكرانية، روسيا لم تشن حتى الان هجوما باسلحة الدمار الشامل، الا ان خطر نشر تكتيكي واسع النطاق للاسلحة النووية قد ازداد منذ شباط/فبراير 2022، بحسب التقرير الأمريكي.

ونوه التقرير، إلى أن «العراق استخدم الاسلحة الكيميائية بشكل اساسي فقط عندما نجحت ايران في عكس الموجة، وشنت هجماتها داخل الاراضي العراقية، ولم يلجا صدام حسين الى اسلحة الدمار الشامل، إلا عندما تم تجاوز الخطوط الحمراء وكان هناك تهديد وجودي محتمل للدولة، وهو ما يجب ان يثير المخاوف بشان الخطوط الحمراء بالنسبة الى بوتين».

ورأى أن «احتمال ضم اوكرانيا الى روسيا ضئيل، إلا أن محاولة استعادة شبه جزيرة القرم التي تحتلها روسيا منذ العام 2014، يمكن ان ينظر اليها الكرملين على انها محاولة للسيطرة على الاراضي الروسية، وستكون عواقب ذلك وخيمة».

وخلص التقرير الأمريكي، إلى أن «مثل هذه المقارنات يمكن ان تكون مفيدة احيانا من اجل تشكيل السياسة عندما تتم هذه المقارنات بشكل ذكي».

واختتم الموقع الأمريكي، تقريره بالقول إن «هذه الافكار يمكن ان تساعد صناع السياسة على تحديد كيفية الاستمرار في الاستجابة للأزمة، وتساعدهم على تجنب الاخطاء المكلفة، إذ أن التاريخ لديه الكثير لكي يعلمه، فقط إذا طُرحت أسئلة صحيحة».

كانت بسبب العراق..

التظاهرة المليونية الأكبر في تاريخ بريطانيا: شهود عن معارضي الحرب

ذكرت صحيفة «الغارديان» البريطانية، أنه قبل 20 سنة، شهدت بريطانيا أكبر تظاهرة في تاريخها، وشارك فيها أكثر من 1.5 مليون شخص، رفضا للحرب على العراق، مضيفة انه برغم ان هذه الاحتجاج السلمي لم يمنع الحرب، الا ان اثاره ما زالت حاضرة حتى الآن.

فـــيلي

ونشرت الصحيفة البريطانية تقريرا ترجمته مجلة «فيلي»؛ حول ذكرى التظاهرة التي جرت في 15 شباط/فبراير 2003، وأجرت مقابلات مع مسؤولين وصحفيين وشخصيات بريطانية، كانوا شهودا على التظاهرة، وخلصت إلى أن المتظاهرين كانوا على الجانب الصحيح من التاريخ، وهم برغم عدم اتفاقهم على كل شيء، إلا أنهم تشاركوا في الالتزام بمحاولة إسكات قرع طبول الحرب، أو على الأقل لمحاولة منح مفتشي الأسلحة التابعين للأمم المتحدة مزيدا من الوقت للعثور على أسلحة الدمار الشامل التي كان يعتمد عليها خطاب رئيس الوزراء وقتها توني بلير والرئيس الاميركي الاسبق جورج بوش.

ولفت التقرير؛ إلى التنوع الذي ميّز التظاهرة التي شارك فيها الاشتراكيون والفوضويون والراهبات والنساء والأطفال والجمعيات والأطباء وسكان الأرياف وغيرهم، وذلك تحت شعارات من بينها "الحب وليس الحرب"، مشيرا إلى أنه كان هناك تظاهرات مماثلة في عواصم أخرى حول العالم، والتي تعتبر ربما الحشود الأكبر في تاريخ البشرية، حيث بدأت التظاهرات في اوكلاند ثم سيدني، وانتقلت الى طوكيو ومانيلا وموسكو، وضمت ما يقدر بنحو 3 ملايين شخص في روما، و5 ملايين آخرين في المدن الاسبانية.

ونقل التقرير شهادات متنوعة عن ذلك اليوم، من بينها الممثل مارك ريلانس الذي قال ان "تدفق الغضب من الناس كان شيئا جميلا للغاية".

كما نقل التقرير عن العراقية غادة رزوقي التي كانت تعيش في المنفى ومعارضة لنظام صدام حسين، وعملت كمندوبة نقابية في لندن لمدة 15 عاما، وشاركت في نشاط تحالف "أوقفوا الحرب"، انها حاولت التنسيق مع الشبكات الأخرى في كافة أنحاء العالم، مشيرة إلى أنها كانت تشارك في التظاهرات طوال حياتها، لكن هذه التظاهرات المليونية ضد الحرب، كانت شيئا مختلفا.

وتستذكر الناشطة العراقية انه في منتصف شهر كانون الثاني/يناير العام 2003 أدركت أن عدد الذين سيشاركون في التظاهرة الموعودة، سيتخطى النصف مليون إنسان، مشيرة إلى أنها تلقت اتصالا هاتفيا من سيدة تبلغ من العمر 80 عاما، اتصلت بها وهي تبكي لعدم قدرتها على المشاركة في المظاهرة وأنها تخطط لتستلقي بجسمها على الطريق احتجاجا.

وذكّر التقرير بالانقسامات التي كانت قائمة فيما بعد هجمات 11 ايلول/ سبتمبر 2001، واصرار بلير على وقوف بريطانيا إلى جانب حليفها الأميركي، وهي انقسامات كانت ظاهرة أيضا في مكاتب تحرير وسائل الإعلام، مضيفا ان صحيفة "الأوبزرفر" كانت منقسمة حول دعم الحكومة في جهودها للحصول على تفويض من الأمم المتحدة للحرب.

وتابع أنه في سياق التخوف من مسيرة السلام الضخمة، خرج العمود الرئيسي للصحيفة البريطانية ليتحدث عن الخيار الأقل سوءا والمتمثل بالمضي على مضض إلى جانب الأغلبية في بريطانيا التي تتقبل العمل العسكري إذا كانت مدعوما من جانب مجلس الأمن الدولي".

كما أن الصحيفة منحت مساحة لخطاب بلير الذي ألقاه في ذلك اليوم، حيث قال انه "اذا كان هناك مليون شخص في تلك المسيرة، فهذا اقل من عدد الأشخاص الذين قتلوا في الحروب التي قام بها صدام". كما انتقد بلير المتظاهرين ضمنيا بإشارته إلى أنهم يخاطرون بالدم في حال أدت حركتهم الاحتجاجية الى بقاء صدام حسين في السلطة.

وتناول التقرير الصراعات الداخلية لدى المشاركين في التظاهرة، وتحدث عن تجربة العراقية الالمانية ناجية العلي، التي تعمل استاذة للدراسات الدولية في جامعة براون، وكانت ايضا قيادية في مجموعة نسائية عراقية تسمي نفسها "نساء ضد العقوبات والحرب على العراق".

ونقل التقرير عن العلي قولها "كنا غير مرتاحين دائما إزاء بعض الأنشطة البريطانية المناهضة للعقوبات والحرب، حيث اعتقدنا أنها غالبا ما تتستر على الفظائع التي ارتكبها نظام صدام حسين، وانها من خلال تركيزها على الغرب الإمبريالي، كانت احيانا كثيرة اعتذارية أو تغض الطرف عن صدام"، مضيفة انه "كان لدى الناس مشاعر مختلطة بشكل كبير حتى داخل عائلتي"، حيث كان الجميع ضد العقوبات لانها اتاحت لنظام صدام السيطرة بشكل أكبر على المواطنين، إلا أنه فيما يتعلق بالغزو، فإن العائلة كانت منقسمة، حيث ان الغرب لن يحقق الديمقراطية وحقوق الإنسان، فهل كان هناك خيارات أخرى؟ أم هي ما بين العقوبات وبين الديكتاتور؟

اما الكاتب الشهير فيليب ساندز فانه يشير الى تظاهرة لندن على انها غيرت حياته، ويقول "كنت هناك مع زوجتي وأطفالنا الثلاثة، وكيف طرح الأطفال الكثير من الأسئلة وهو ما ادهشني".

كما ذكر التقرير بشهادات عن أعضاء من داخل الحكومة، ومنهم الوزير الراحل روبن كوك الذي قال هو يشاهد حشود التظاهرات العابرة، أن "عددا كبيرا منهم، على ما اعتقد لم تصوت لحزب العمال حتى أصبح طوني بلير زعيما، وربما لا يصوتون الان لحزب العمال مجددا".

أما عضو مجلس الوزراء كلير شورت، من حزب العمال، فقد انتقدت أداء حكومة بلير وقتها وتواصل وزير الخارجية جاك سترو مع نظيره الأمريكي كولن باول، واضافت ان ما جرى "يفسر سبب انتخاب جيريمي كوربين (رئيسا لحزب العمال) حيث اراد الناس شيئا نقيا ومبدئيا، وما زالت تلك الندوب عميقة".

وقالت شورت انه "حقيقة خوضنا الحرب أضعفت شعور الناس بأن التظاهر يمكن أن يحقق أي فرق، الا انني اعتقد انه على العكس من ذلك، فإن التظاهر جعل الحكومات حذرة للغاية من أن تتجاهلهم". ولفتت إلى قضية فشل حكومة ديفيد كاميرون في الحصول على تفويض للمشاركة في قصف سوريا في العام 2013 كان مثالا على ذلك، حيث أن الحكومة بعدما تسببت بغضب كثيرين (تظاهرة لندن) فان السياسيين كانوا خائفين من تكرار المشاركة في حرب. وتابعت "على الأقل، هذا هو الأمل".

ترجمة: مجلة «فيلي»

تداعيات الهزّات الأرضية..
العراق أمام حقبة جديدة من البناء

فـــيلي

كانت المواطنة أم عذراء من كربلاء تستعد لبناء قطعة أرضها ذات الـ١٥٠ متراً في المحافظة، غير أن الهزّات الأرضية المتكررة أجبرتها على تغيير خريطة البناء ومواده التي عدتها مسبقاً، تقول لمجلة «فيلي» «كان في بالي خريطة وجمعت الأموال وفق مواد البناء التقليدية، لكن غيّرت مواد البناء جميعها بما يوفّر الحماية والسلامة لعائلتي من الزلازل».

وأثار تكرار الهزّات الأرضية في العراق المخاوف لدى المواطنين من احتمالية انهيار بناياتهم، فيما تستعد وزارة الاعمار والاسكان العراقية، لعمل محددات تصميمية انشائية لجميع المباني، تلتزم بها الدوائر والمكاتب الهندسية الحكومية والأهلية، لتكون المباني آمنة في حال وقوع الزلازل، في ظل توقعات بدخول العراق المنطقة الزلزالية عام 2050.

وتستمر الهزّات الأرضية في ضرب مناطق مختلفة من العراق، آخرها ما سُجل اليوم في أربيل بقوة 3.9، وفي سهل نينوى بشدة 4.3، في وقت تعيش المنطقة نشاطاً زلزالياً منذ الزلزال المزدوج المدمر الذي ضرب جنوب تركيا وشمال سوريا في السادس من الشهر الجاري، والذي تلاه آلاف الهزات الإرتدادية.

محددات تصميمية

يقول مدير المركز الوطني للاستشارات الهندسية، أحد تشكيلات وزارة الإسكان والبلديات، حسن مدب، إن «العمل جارٍ لوضع مُحددات تصميمية انشائية لجميع المباني، سواء ذات الطوابق المتعددة أو المنازل، لتكون آمنة في حال حدوث الزلازل، لأنه من المتوقع أن يدخل العراق عام 2050 ضمن المنطقة الزلزالية بالعالم، وتضرب الزلازل في بغداد تحديداً».

وأشار مدب خلال حديثه لمجلة «فيلي»، إلى أن «هذه المحددات سوف تكون

«الأسلم من كل النواحي هو الطابوق، أمّا الثرمستون فهو مادة خفيفة ويُفضل استخدامها في المناطق المعرّضة للزلازل، فهو لن يؤذي حتى وأن وقع على الشخص مقارنة بالبلوك الصلب المستخدم في المناطق الشمالية، وبالوقت نفسه يكون مادة عازلة في الصيف والشتاء، وأسعاره قريبة من البلوك».

ثقافة تنتشر في العراق وتوزّع على جميع الدوائر الهندسية، ونأمل بإصدار أمر وزاري أو من الأمانة العامة لتطبيق هذه المحددات الانشائية بالتصاميم لتكون المباني آمنة أثناء الزلازل، وقريباً سوف يعقد مؤتمراً بهذا الخصوص».

وعن المباني الآمنة، أوضح، أنه «إذا كانت المباني مستخدم فيها هياكل كونكريتية عامودية متصلة مع السقوف فهذه آمنة، أمّا إذا لم يستخدموها فهذه يمكن أن تتضرر حسب قوّة الزلزال وقوّة البناء، لكن في البناء الاعتيادي التقليدي تكون الجدران مبنية من الطابوق والسقف يكون كونكريت مسلّح، فهذه تتأثر بالزلازل».

ويعزو مختصون أسباب إنهيار المباني إلى ثلاثة أسباب رئيسية، وبينما حددوا أهم أنواع الأبنية المقاومة للزلازل، أكدوا على أهمية جودة مواد البناء والإشراف الهندسي عند إنشاء المباني.

الأبنية المقاومة

يوضّح المهندس المدني، فارس كريم، أن «المنشآت المصممة والمنفذة بالشكل الصحيح قادرة على مقاومة الزلازل دون أن تنهار، ومن أهم أنواع هذه الأبنية هي الهيكلية التي تتكون من أعمدة خرسانية، والمباني ذات الارتفاعات القليلة والمتوسطة، فهي تكون أكثر مُقاومة من المباني ذات الارتفاعات العالية».

ولفت كريم خلال حديثه لمجلة «فيلي»، إلى أن «الأسباب الرئيسية لانهيار الأبنية يعود إلى نقص الحديد الخرساني، وضعف الأسمنت المقاوم، وكذلك التصاميم الهندسية، فهذه لها دور أساسي في ثبات أو انهيار الأبنية».

«مثلث» الهزّات الأرضية

حدد مدير إعلام هيئة الأنواء الجوية العراقية، عامر الجابري، في تصريح سابق لمجلة «فيلي»، «مثلث» مناطق الهزّات الأرضية في العراق، مبيناً أن العراق ليس فيه المؤثرات الطبيعية التي تتسبب بحركة الصخور وقشرة الأرض من بحار عظمى ومناطق جبلية شاسعة.

وأشار الجابري، إلى أن هيئة الأنواء الجوية والرصد الزلزالي مشخّصة المناطق التي تعتبرها مثلث تقريباً (جمجمال وكلار في السليمانية، وخانقين ومندلي في ديالى، وقضاء بدرة في واسط)، لافتاً إلى أن معظم الهزّات الأرضية التي تحصل داخل العراق وقد يشعر بها المواطنون أحياناً، لا تخلّف خسائر بشرية أو مادية.

مواد البناء

يشرح المقاول والخبير في مجال البناء، هشام الدخيل، المواد المستخدمة في البناء بالقول إن «العراق لا يزال يستخدم مواد البناء التقليدية رغم وجود طرق حديثة لكنها في اليابان والدول المتقدمة فقط، حيث يبقى ضمير المقاول وصاحب البناء في توفير المواد ذات المواصفات العالمية الجيدة، فضلاً عن ضرورة الإشراف الهندسي عليه».

ويوضّح الدخيل في حديث لمجلة «فيلي»، أن «طبيعة البناء تختلف بين منطقة وأخرى، فمثلاً في الغربية يستخدمون إذا لم يكن الطابوق فهو الحجر المتوفر فيها، وفي الشمال يستخدمون البلوك المضغوط، أما في مناطق الوسط فعلى الرغم من وجود البلوك إلا أنهم لا يزالون يستخدمون الطابوق وهو بناء المناطق الجنوبية».

ويؤكد، أن «الأسلم من كل النواحي هو الطابوق، أمّا الثرمستون فهو مادة خفيفة ويُفضل استخدامها في المناطق المعرّضة للزلازل، فهو لن يؤذي حتى وأن وقع على الشخص مقارنة بالبلوك الصلب المستخدم في المناطق الشمالية، وبالوقت نفسه يكون مادة عازلة في الصيف والشتاء، وأسعاره قريبة من البلوك».

وينبه المقاول إلى ضرورة «الابتعاد عن المواد الرديئة، إذ لها مردود عكسي على جودة البناء، حيث سرعان ما ينهار في حال حصول أي شيء»، مشيراً إلى أن «المصانع المحلية منتجاتها جيدة وعليها رقابة، على خلاف المستورد لذلك تثير المواد المستوردة مخاوفنا».

أثارت دعوة رئيس الجمهورية عبداللطيف رشيد، إلى تغيير المناهج الدراسية في العراق، جدلاً بين الأوساط الاكاديمية، حيث عدّها بعضهم خطوة ضرورية لمواكبة التطورات الحاصلة بالعالم، بينما أكدوا آخرين أن التغيير المستمر للمناهج يُربك العملية التربوية، خاصة عندما لا تُجهز الكتب بالوقت المناسب للطلبة، كما أنها تُضعف طرائق التدريس لدى المعلمين والمدرسين.

فيلي

«ضرورة أم إرباك».. جدل حول دعوة رئاسية لتغيير المناهج الدراسية في العراق

ودعا رشيد، إلى تغيير المناهج الدراسية في المراحل كافة، ابتداء من التعليم الإبتدائي لغاية الجامعي، بما يتماشى مع متغيرات العصر، وذلك خلال لقائه، أول أمس الثلاثاء، وفداً من العلماء والمبدعين والمخترعين في مختلف الاختصاصات في قصر بغداد، بحسب بيان صادر عن الرئاسة العراقية.

ونقل البيان عن الرئيس العراقي قوله خلال اللقاء، إن «الحكومات الشمولية كانت سبباً في تراجع مستوى التعليم في البلد، ويجب بذل الجهود الحثيثة من أجل الارتقاء به ووضع خطط مدروسة لتغيير المناهج الدراسية لكل المراحل وبما يتماشى مع متغيرات العصر»، مؤكدا ضرورة تبني برامج وخطط عصرية تساعد في إعداد جيل واع متعلم يستطيع خدمة بلده في العديد من المجالات.

مراجعة مستمرة

وتعليقا على هذه الدعوة، يقول المتحدث باسم وزارة التربية، كريم السيد، إن «المناهج تخضع دائماً للمراجعة للتماشي مع كل المتغيرات الضرورية، وأن لدى الوزارة إجراءات وتفاصيل تتعلق بتحديثات ومواكبة المناهج، خصوصا وأن بعض المناهج أصبحت بإطار عالمي مشترك، أي تأليفه مشترك مع جهات معنية ومتخصصة، كذلك بعض المناهج خاضعة لمراجعة دولية، مثل مناهج العلوم والرياضيات وغيرها».

ويضيف السيد لمجلة «فيلي»، «كما أن

للوزارة تعاون مع الجهات والمؤسسات المعنية في هذا الجانب، وهي (الوزارة) تتماشى مع أي تغيرات وتحديثات في المناهج بمرونة وسهولة، وتثمن كل الدعوات سواء كانت من رئيس الجمهورية أو أي جهة أخرى في هذا الأمر، وترى بأن من واجبها أن تُغير متى ما كانت هناك ضرورة».

توصيات للتغيير

يؤكد عضو لجنة التربية النيابية، صباح حبيب، أن «اللجنة عقدت اجتماعا قبل شهر لمناقشة المناهج الدراسية بصورة عامة، وتم تقديم توصيات إلى هيئة الرأي في وزارة التربية لتغيير بعض المواد الدراسية للمراحل كافة، من الأول الابتدائي إلى السادس الاعدادي»، مشيرا خلال حديثه لمجلة «فيلي»، إلى أنه «من المحتمل أيضا إضافة بعض المناهج الأخرى لمختلف الصفوف الدراسية».

أمر واقع

بدوره يقول مستشار محافظ بابل لشؤون التربية، والمشرف التربوي، عبدالأمير رباط، إن «دعوة رئيس الجمهورية لتغيير المناهج الدراسية أمر واقع، إذ أن كل المواد الدراسية تحتاج إما إلى تغيير أو تحديث، لأننا نعيش في عالم متطور ومتسارع، لذلك نحتاج إلى مواكبة هذه الأحداث المتغيرة بسرعة».

ويضيف رباط لمجلة «فيلي»، أن «معظم المناهج الدراسية من الابتدائية إلى الجامعية تحتاج إلى أن تُحدّث وأن يُغيّر قسم منها، وأن وزارة التربية قررت في وقت سابق استحداث منهج جديد وهو الأخلاقية وإدخالها إلى الأول الابتدائي من العام المقبل، لذلك كل المناهج تحتاج إلى التحديث والتغيير، حتى نستطيع مواكبة التطورات الحاصلة في العالم».

وكانت وزارة التربية، أكدت عزمها على استحداث مادة التربية الاخلاقية لجميع المراحل الدراسية، وأشار وزير التربية السابق علي الدليمي في بيان للوزارة، (23 شباط 2022)، إلى أن «الوزارة عازمة على الشروع بتأليف كتاب التربية الأخلاقية ويُدرس ابتداءً من الصف الأول الابتدائي وصولاً إلى مرحلة السادس الإعدادي الذي ستتركز فصوله على الاهتمام بالقيم والمُثل الأخلاقية العليا في المجتمع وغرسها».

إرباك للتعليم

من جهة ثانية، ترى الباحثة الاجتماعية، وردة الخطيب، أن «تغيير المناهج المستمر يؤدي إلى إرباك العملية التربوية، وذلك يعود إلى عدة أسباب، أولها أن المنهاج يكون ضعيفا لكونه يأتي عند بداية العام الدراسي ولم يتم الاطلاع عليه بالشكل المناسب، خاصة من ناحية القدرة الاستيعابية للأطفال والمعلمين أنفسهم، فلا يكونوا مهيئين له، وبالتالي لا يتم استيعابه بالطريقة الصحيحة».

وتضيف الخطيب لمجلة «فيلي»، أن «الكثير من أولياء أمور الطلبة يعانون من عدم قدرة أطفالهم على استيعاب المناهج الدراسية بسبب التغيير المستمر لها، خاصة في المراحل الابتدائية، لذلك وللحصول على أفضل النتائج التعليمية يجب عرض هذه المواد على باحثين مختصين، وأن تكون خلال العطلة ليتسنى للمعلمين والمدرسين التدرّب عليها وإيصالها إلى الطالب بصورة صحيحة».

جيد ولكن..

بدورها تقول التربوية، إسراء النصراوي، إن «تغيير المناهج الدراسية أو الإضافة عليها يؤثر بشكل عام على المستوى التعليمي حيث - وكما أشارت وردة الخطيب - يكون في وقت متأخر، فبدلا من تغييرها خلال العطلة الصيفية، ليتسنى توزيع الكتب على الطلاب في بداية السنة دون أي معوّقات، نرى أنها تأتي مع بداية العام الدراسي، وعندها يحدث نقصا في توفيرها لجميع الطلبة، ما يضطر بعضهم إلى شرائها من المكتبات».

وتتابع النصراوي خلال حديثها لمجلة «فيلي»، «لكن من ناحية أخرى، أن تغيير المناهج ومواكبة العالم والتكنولوجيا أمر جيد، وحبذا لو القائمين على تبديل المناهج أن يكونوا من ذوي الاختصاص، إذ نرى أحيانا أن المناهج بعد تغييرها تفتقد إلى الكثير من الأمور، وفي بعض الأحيان يأتي تصحيح او إضافة لبعض المواضيع، لذلك نأمل أن يكون هناك انتباه لهذا الأمر».

وتشير التربوية إلى ضرورة «إضافة مناهج جديدة مثل كتاب التربية الوطنية، فهو كتاب مهم يُعلّم الطالب معنى الوطنية والوطن، وكذلك منهج التربية الأسرية الذي كان لمدارس البنات خاصة، لتعليمهن الطبخ وبعض الحرف اليدوية وشرح بعض الأمور عن الأسرة، لذلك نأمل أن يُعاد النظر في هذا الكتاب».

مشرف التربوي:

«دعوة رئيس الجمهورية لتغيير المناهج الدراسية أمر واقع، إذ أن كل المواد الدراسية تحتاج إما إلى تغيير أو تحديث، لأننا نعيش في عالم متطور ومتسارع، لذلك نحتاج إلى مواكبة هذه الأحداث المتغيرة بسرعة»

قانون الموازنة يراوح مكانه ...

هـل تُقـر أم تؤجـل مثـل سابقتـها ؟

فيـلي

فيما اعلنت اللجنة المالية النيابية في اليوم الاخير من عام 2022 على لسان عضو فيها، أن موازنة عام 2023 من المقرر التصويت عليها من قبل الحكومة الاتحادية وإرسالها للبرلمان لمصادقتها في غضون ايام، وفيما يشكك المراقبون في ذلك، قالت اللجنة المالية انها ستكون كسابقاتها، مستبعدة إجراء أي تغيير حقيقي على مسوّدة مشروع قانونها.

ومن المعلوم انه برغم انقضاء سنة 2022 فلم يجر اقرار موازنتها، وارجع المتخصصون ذلك الى أن هناك قوانين عدة متعلقة بالجوانب المالية والاقتصادية ما زالت في رفوف البرلمان العراقي ولم تُشرع لغاية اليوم، منها قانون النفط والغاز الذي ينتظر التشريع في البرلمان منذ عام 2005، بحسب قولهم؛ ولم يتم إقرارها من قبل مجلسيّ الوزراء والنواب.

ويحدد المتخصصون أسباب الاخفاق في اقرار موازنة 2022 في الصراع السياسي والأمني الذي دار بين الإطار التنسيقي والتيار الصدري، وما تبعه من عدم حسم اختيار رئيس الجمهورية ورئاسة الحكومة لأكثر من عام منذ انتخابات تشرين الأول 2021، وبعد انتهاء الازمة باتفاق الكتل السياسية على انتخاب رئيس الجمهورية ومنح الثقة لحكومة رئيس مجلس الوزراء محمد شياع السوداني، تعهد الاخير بأنه سيقدم مسودة قانون الموازنة الاتحادية لسنة 2023 بأسرع وقت ممكن.

وفي حين يقول نواب، أن مجلس الوزراء يواصل الإعداد لأكبر قانون موازنة في تاريخ الدولة العراقية، مبينين أن مجمل مبالغها قد يصل إلى 220 تريليون دينار، فانهم يرون أن التأخير في إقرارها لا يتحمله البرلمان، متوقعين التصويت عليها في غضون ثلاثة أشهر.

وينوه المراقبون الى ان نوابا عدة تغيرت مواقفهم بعد ان كانوا يطالبون بسرعة اقرار الموازنة لأهميتها الاقتصادية والمالية والرقابية؛ فانهم بدلوا مواقفهم بحدة، ويشير المراقبون الى انهم والمشاهدين تابعوا من على شاشة التلفزيون تصريحات لهم يقولون فيها؛ حسنا وما الضير في عدم اقرار الموازنة لا بأس في ذلك! وسط استغراب الناس عن هذا التحول بين مواقفهم المشددة

على ضرورة اقرار والاسراع في الموازنة قبيل تشكيل الحكومة الجديدة وتبدلها بعد التشكيل؛ ويشدد المتخصصون على ان المسألة في غاية الاهمية تتعلق بحساب الاموال وطريقة صرفها والرقابة عليها، على حد وصفهم.

ويشيرون الى ان عدم اقرار الموازنة يعطل قوانين اقتصادية أخرى منها قانون الاستثمار الصناعي والمعدني والتجاري، فضلا عن قانون الشراكة بين القطاعات العامة والخاصة، وقوانين أخرى، وملمحين الى اخفاق الكتل والتيارات السياسية طيلة المدة الماضية في تحقيق التحول الاقتصادي المنشود خدمة للدولة والشعب، بحسب قولهم.

ووفق المتخصصين فقد أدى غياب الموازنة لظهور تأثيرات سلبية على المواطن العراقي، حددت في زيادة معدلات البطالة والفقر نتيجة تعثر الإنفاق الاستثماري في داخل الموازنة، مطالبين بضرورة تضمين قانون الموازنة المقبل فقرات واضحة «تعالج ارتفاع البطالة البالغة 16.5% والفقر 25% من مجموع السكان البالغ أكثر من 40 مليون نسمة، والتضخم المرتفع إلى 12.3%، إضافة للحد من ارتفاع أسعار السلع المستوردة عن طريق دعم المنتج المحلي»، على حد وصفهم.

ويتساءل كثير من الناس، عن الطريقة التي يدار فيها الاقتصاد اذا لم تقر الموازنة؛ وعن هذا يقول المستشار المالي للحكومة العراقية الدكتور مظهر محمد صالح، انه في ظل غياب الموازنة فان قانون الإدارة المالية النافذ كان بديلا استثنائيا مهما لتسيير شؤون المالية العامة في البلاد، مع غياب الموازنة العامة، مبينا أنها سياسة مالية محددة تمارس بوساطتها آليات الصرف في داخل الاقتصاد العراقي بما يماثل المصروفات الجارية الفعلية التي صرفت بشكل متعاقب في عام 2021، وعلى وفق قاعدة صرف 12/1 شهريا، بمعنى أن يجري اعتماد الصرف الشهري وفقا للموازنة العامة السابقة.

غير ان استشاريين في السياسات العامة العراقية يرون ان تعطل الموازنة ينتج عنه تأثيرات حادة على الاقتصاد، من ذلك عدم إقامة الدولة مشاريع استثمارية جديدة في المحافظات، وعدم التمكن من إنجاز مشاريع البناء والإعمار في المحافظات التي كانت تحت قبضة تنظيم داعش، كما أنه يعطى إشارة سلبية للمستثمرين لن يشجعهم على القدوم والاستثمار في العراق.

كما ان غياب الموازنة يؤدي الى منع تثبيت نفقات الدولة وارداتها بشكل مدروس ومخطط له، فضلا عن بقاء جزء كبير من المال العام الكبير حاليا غير مستغل بصورة سليمة وارتفاع نسبة الانكماش في الأسواق العراقية؛ كما يؤدي لتوقف ترفيعات وعلاوات الموظفين.

وقد ذُكر ان برنامج الحكومة الجديدة برئاسة محمد شياع السوداني جعل على رأس أولياته دفع مسودة قانون الموازنة لعام 2023 إلى البرلمان، التي حددتها اللجنة الاقتصادية النيابية بأنها مقدرة بين 130 و150 مليار دولار، معتمدة سعر صرف برميل النفط الواحد بين 70 و75 دولارا.

وألمحت اللجنة إلى تواجد موارد جديدة للموازنة مثل مكافحة الفساد الذي يتوقع أن يوفر ملايين الدولارات، واستثمار السياحة وتنشيط الزراعة والصناعة والصناعات التحويلية وغيرها، في وقت كشفت فيه عن «تضمين الموازنة مخصصات البترودولار للمحافظات النفطية».

ويشدد أكاديميون على أن الموازنة تركز على تأثير الإنفاق الحكومي على السكان عن طريق تقديم الخدمات المتنوعة وانعكاسها عليهم وعلى الاقتصاد الكلي، وتركز أيضا على الأعمال والأنشطة التي تقوم بها الوحدات الإدارية، فيجري رصد المبالغ للبرنامج الذي تقوم به الوزارة وليس للوزارة ذاتها.

وانتقدوا الموازنة العامة العراقية بشكل عام، قائلين إنها تُركز على تحقيق الإيرادات المالية من دون الاعتبار للتخطيط المتوسط أو طويل الأجل، ولا يجري تقويم العوامل الإنتاجية والنفقات العامة بسبب عدم التركيز على الاستعمال الأمثل للموارد المالية، بحسب وصفهم.

وبحثت لجنة التخطيط الاستراتيجي والخدمة الاتحادية النيابية مع وزير التخطيط في اوائل شهر شباط 2023، موازنة 2023 الاستثمارية والطريقة المعتمدة في تخصيص المبالغ المالية المطلوبة لإنجاز المشاريع المهمة والاستراتيجية التي تتعلق بتقديم الخدمات للسكان كالمستشفيات والمدارس وغيرها من المشاريع التي تتعلق بالحماية الاجتماعية ومكافحة الفقر وتوفير فرص العمل والاسكان والتنمية، بحسب بيان لمجلس النواب؛ كما دعت اللجنة المالية النيابية الحكومة الى الاسراع في ارسال قانون الموازنة الاتحادية العامة للعام 2023.

وقال النائب الاول لرئيس اللجنة « نتمنى الا يكون الوقت اطول على حساب الفقراء والشعب العراقي كون البلد بأمس الحاجة لتشريع القانون»، مشددا بالقول «ان القانون يلامس الطبقات الفقيرة وشرائح المتقاعدين والعقود والاجور اليومية، اذ من المنتظر ارسال الموازنة؛ ليتسنى للجنة المالية مناقشتها ورفعها الى مجلس النواب للتصويت عليها»، ومضيفا «نحن، في اللجنة المالية، ملتزمون بإرسال كتاب رسمي للمطالبة بإرسال الموازنة بعد مضي وقت طويل عليها في ادراج الحكومة وعليها الالتزام بمسؤوليتها القانونية والدستورية»، بحسب تعبيره.

عدم اقرار الموازنة يعطل قوانين اقتصادية منها قانون الاستثمار الصناعي والمعدني والتجاري، وقانون الشراكة بين القطاعات العامة والخاصة، واخفقت الكتل والتيارات السياسية طيلة المدة الماضية في تحقيق التحول الاقتصادي المنشود خدمة للدولة والشعب..

ضحايا الاطلاقات النارية في المباريات
واقع اليم يتكرر

فـــيلي

مع كل مباراة يلعبها الفريق العراقي لكرة القدم يحبس الناس انفاسهم خشية التعرض الى اصابات في الاطلاقات النارية التي تعقب كل مباراة يفوز فيها الفريق العراقي، وفي حين تجري الاحتفالات في الدول الاخرى بفوز فرقها بمظاهر فرح شتى، ليس من بينها الاطلاقات النارية الحية؛ فان العراق يشهد وضعا مختلفا نظرا لانتشار السلاح وعدم تواجد قوانين فيما يتعلق بحيازته وضوابط استعماله.

وفي بطولة الخليج الاخيرة «خليجي25» لم يشذ الامر عن القاعدة! فلم يكتف كثير من الناس بإطلاق الالعاب النارية بل تعدى الامر الى استعمال الرصاص الحي ما اوقع عشرات الاصابات في صفوف السكان.

وفي بيان لوزارة الصحة العراقية قالت ان إصابات الاطلاقات النارية الناجمة عن الاحتفال بفوز الفريق العراقي في خليجي 25 كانت 72 حالة، وترافق ذلك مع إصابات حوادث الطرق التي اقترنت باختتام البطولة التي اقيمت في البصرة و بلغت 23 حادثا بعدد قتلى بلغ 7 اشخاص، فيما وقعت وفيات وإصابات بسبب التدافع قبيل الدخول الى المباراة النهائية بين عمان والعراق، وبلغت الاصابات 396 وبحالات طارئة عولجت في المدينة الرياضية في البصرة تجاوزت 722 واحيل 106مصابين الى المستشفيات.

واعلنت وزارة الداخلية الاتحادية، القبض على ٦٥متهماً قاموا بإطلاق النار بعد انتهاء مباراة كأس الخليج العربي، فيما اشارت الى إصابة 63 شخصا بإطلاقات نارية في عموم العراق، بحسب قولها، في بيان ذكرت فيه انه "في الوقت الذي وجهت الجهات الأمنية وغيرها نداءات تؤكد على الاحتفال بطريقة حضارية بعيداً عن لغة الهمجية واستخدام العيارات النارية، أصر البعض على الاحتفال بطريقة غير قانونية، مما أدى الى إصابة ٢٤ مواطناً في العاصمة بغداد و٣٩ آخرين في بقية محافظات البلاد»، مشيرة الى انه برغم «تحذير الأجهزة الأمنية في أكثر من مناسبة من خطورة هذا التصرف المدان، شرعت بإجراءاتها الأمنية وألقت القبض على ٢٧ متهماً في بغداد و٣٨ آخرين في بقية المحافظات، حيث سيتم تقديم هؤلاء الى العدالة لينالوا جزاءهم العادل".

ودعت، الوزارة السكان الى الإبلاغ عن

الأشخاص الذين قاموا بإطلاق العيارات النارية بعد انتهاء مباراة كأس خليجي ٢٥ وتوثيق هذا الأمر، بحسب بيانها.

وفي إحصاءات سابقة قالت وزارة الصحة العراقية انها سجلت حالتي وفاة و89 إصابة، بينهم أطفال ونساء، ومن ضمنهم امرأة حامل، جراء إطلاق العيارات النارية بفوز المنتخب الوطني على نظيره الإيراني في الربع النهائي من كأس أمم آسيا السابقة، داعية إلى ضرورة تشريع قوانين تحد من هذه الظاهرة، وبرغم اعلان وزارة الداخلية اعتقال عدد ممن أطلقوا عيارات نارية خلال الاحتفالات التي جرت ومتابعة من يقوم بإطلاق تلك العيارات في مثل هذه المناسبات من قبل دوريات شرطة النجدة، على حد وصفها، فان الظاهرة تتواصل بصورة مفزعة الى الحد الذي بات يتمنى كثير من الناس عدم فوز المنتخب العراقي كي لا تحدث ضحايا، بحسب المراقبين.

واطلق ناشطون مدنيون ومثقفون عراقيون في مناسبة سابقة حملة إعلامية للتوعية بمخاطر هذه الظاهرة ومكافحتها حملت عنوان (مبادرة وطنية لوقف إطلاق النار العشوائي)، جاء في بيانها الصحفي ما نصه « تكررت في السنوات الأخيرة ظاهرة تحول أفراحنا بفوز منتخباتنا في كرة القدم في المباريات الدولية إلى مآسٍ بعشرات الضحايا الأبرياء بين قتلى وجرحى، نتيجة إطلاق النار في الهواء، وهي ظاهرة متخلفة تثير رعب المواطنين من الرصاص الأعمى الذي لا يعرف مطلقوه أين سيسقط أو في أي جسد سيستقر ليطفئ الفرح ويصنع مأساة ويسفك دماء بريئة ويوقع خسائر مادية جسيمة».

وقد امتلأت صفحات التواصل الاجتماعي «الفيسبوك» بصورة مؤلمة لشاب يحمل ابنته الصغيرة التي ماتت بفعل إطلاق ناري في الاحتفال بفوز المنتخب العراقي على الإيراني فيما أجريت عملية قيصرية لامرأة بسبب إطلاقات العيارات النارية بالمناسبة نفسها بعدما أصيبت الأم بطلق ناري دخل إلى بطنها واخترق الرحم وأصاب الجنين في الأسفل، بحسب تلك المواقع.

وقال احد المدونين في منشوره «يظهر ان الفوز لا يليق بنا لماذا هذه الهمجية.. كل شيء في العراق اصبح بنار ما ذنب هذه الطفلة المسكينة».

ويقول مراقبون انه وبرغم أن القانون العراقي يُعاقب على حمل السلاح من دون رخصة حيازة، وتصل عقوبة مطلقي النار في المناسبات إلى السجن مدة ثلاث سنوات، ما يزال إطلاق النار مستمراً. وحسب أرقام صادرة عن وزارة الصحة، فإن إطلاق النار العشوائي في المناسبات تسبب بوقوع ما لا يقل عن 60 قتيلاً وعشرات الجرحى في شتى المحافظات في عام 2022وحده.

ومؤخراً، أصدر وزير الداخلية تعليمات مشددة باعتقال مطلقي العيارات النارية ومحاسبة المسؤولين الأمنيين في المناطق التي تشهد إطلاق نار في حال لم يتخذوا أي إجراءات بحق المتورطين.

ويلفت ناشطون حقوقيون الى أن سعر الذخيرة الرخيص وتوفر السلاح هما من بين الأسباب الذي جعله متوفراً بين المراهقين الذين يتسابقون لإطلاق الأعيرة النارية من دون الاكتراث لما قد تسببه هذه الأفعال من كوارث وقعت فعلاً في كثير من المناطق، على حد وصفهم؛ وينوهون الى أن «بعض العشائر والشباب أصبحوا يتنافسون فيما بينهم في استخدام الأسلحة في الأفراح والمناسبات، حتى بات الأمر تقليداً لا يمكن الاستغناء عنه»، مشيرين إلى أنه «لا تتواجد بيانات حقيقية بشأن أعداد ضحايا الرصاص العشوائي؛ لكن تظهر التقارير الطبية والأمنية أن الأعداد كبيرة جداً وتقدر بمئات القتلى والجرحى سنوياً»، ولافتين إلى أن «أعداد الضحايا في تزايد مستمر في ظل عجز القوات الأمنية عن الحد من هذه الظاهرة»، بحسب تعبيرهم.

وتقول استاذة في علم الاجتماع إن «إطلاق الرصاص في الأفراح والمناسبات ظاهرة غير حضارية ودليل على غياب الوعي لدى مستخدمي السلاح المنفلت»، مبينة أن كثيرا من العراقيين، لاسيما في المناطق الريفية والشعبية، أصبحوا لا يعبرون عن أفراحهم وأحزانهم إلا بإطلاق الرصاص من دون التفكير بنتائجه السلبية، على حد وصفها.

وتوضح في حديثها «أن إطلاق الرصاص العشوائي يراه البعض أقصى حالات التنفيس الانفعالي، كما أن عشاق السلاح يستمتعون به ويجدون فيه تعبيراً عن الفرح والحزن في جميع الأوقات»، بحسب قولها، ورأت أن الحكومة العراقية، وحتى لو سعت الى إنهاء هذه الظاهرة، فقد تنجح في مناطق وتفشل في مناطق أخرى وبخاصة في مناطق الوسط والجنوب، بحسب الاستاذة التي تشدد على إنه «من الضروري حصر الأسلحة بيد الدولة، سواء كانت الأسلحة خفيفة أو متوسطة، كونها تسبّب حالة من الفوضى وتهديداً لحياة المواطنين».

تعد معضلة الاتصالات في العراق لاسيما شبكة الانترنت التي اصبحت منفذ العراقيين الأبرز لإدامة الصلات فيما بينهم في ظل مشكلات الاتصال الاعتيادي، من اهم ما يواجه السكان بسبب غلاء الخدمة المقدمة.

الاتصالات تعد بـ «المدعوم» ومشتركون يعودون الى «الايرثلنك»

فـــيلي

ونـود ان نفتتـح موضوعنـا بالإشـارة الى الفـرق في الاسـعار بـين العـراق ودولـة مجـاورة، ففـي تركيـا في العاصمـة انقـرة مثـلا كان بالإمـكان الاشـتراك في عـام 2022 لسـنة كاملـة بـ 250 لـيرة تركيـة أي مـا يعـادل نحـو 13 دولار بإمكانـك فيهـا ان تشـاهد جميـع محطـات التلفزيـون في شـبكة مـن دون تقطـع في غالـب الاحـوال، وتجـري كذلـك الاتصـالات بوسـاطة وسـائل التواصـل الاجتماعـي المتعـددة، ولـك ان تقيـس الفـرق في السـعر، فأقـل اشـتراك في العـراق اصبـح الآن 35 الـف دينـار أي مـا يعـادل اكـثر مـن 23 دولارا لشـهر واحـد فقـط بافـتراض السـعر 1500 دينـار لـكل دولار، وبحسـاب سـنة كاملـة يكـون السـعر 276 دولارا في العـراق (في تركيـا 13 دولارا فقـط)؛ ويلاحـظ هنـا الفـرق بـين اسـعار الخدمـة في كل مـن تركيـا والعـراق الـذي تتواجـد فيـه خطـوط بأضعـاف ذلـك السـعر، اذ مـا اردت مشـاهدة قنـوات التلفزيـون بصـورة ملائمـة.

امـا خـارج البيـت فاشـتراك "الانترنـت" المتجـول الشـهري في تركيـا يعـادل نحـو 4 دولارات، امـا الاشـتراك في العـراق فالأسـبوع الواحـد يكلـف نحـو 7 دولارات وليـس اقـل مـن 28 دولارا في الشـهر، وبـرأي المتخصصين فـان المشـكلة يقـر بهـا الجميـع الا انهـم لم يسـعوا للسـيطرة عليهـا وظلـت الاسـعار في تزايـد. وحتـى اشـتراك مـا يسـمى الكيبـل الضـوئي يؤكـد السـكان ان خدمتـه سـيئة ومتقطعـة وقـد ابلغـت بعـض مكاتـب الانترنـت في بغـداد النـاس مؤخـرا بانهـا سـتعود الى "الايرثلنـك" لسـوء خدمـة الكيبـل.

وفي وقـت سـابق أطلقـت وزارة الاتصـالات العراقيـة خدمـة مـا اسـمته الإنترنـت المدعـوم، في الوقـت الـذي يشـير فيـه مراقبـون إلى أن الإنترنـت بالبـلاد يعـاني بصـورة عامـة مـن مشـكلات عـدة، أبرزهـا التكلفـة المرتفعـة وضعـف الجـودة.

وأعلنـت وزيـرة الاتصـالات الاتحاديـة في مؤتمـر صحفـي منتصـف كانـون الثـاني 2023 عـن إطـلاق خدمـة الإنترنـت المدعـوم، مبينـة أن الخدمـة سـتقدم 10 غيغابايـت مجانيـة لـكل عائلـة، وذلـك بغيـة دعـم العائـلات المتعففـة، بحسـب قولهـا، مشـيرة الى ان الـوزارة سـتوفر خدمـة بسـعة 100 غيغابايـت قابلـة للتجديـد وبسرعـة غـير محـددة لقـاء مبلـغ اشـتراك لا يتجـاوز 15 ألـف دينـار شـهريا (10 دولارات).

وأوضحـت الـوزارة أنـه ووفـق الإحصائيـات فـإن نحـو 75% مـن العائـلات العراقيـة تسـتهلك نحـو 300 غيغابايـت شـهريا وبسرعـات متباينـة، في حـين سـتحصل العائلـة الواحـدة ضمـن الاشـتراك المدعـوم عـلى 300 غيغابايـت بسرعـة عاليـة مقابـل 45 ألـف دينـار عراقـي (30 دولارا) شـهريا، بحسـب الـوزارة.

وبهـذا الشـأن يـرى عضـو في لجنـة النقـل والاتصـالات النيابيـة أن خفـض أسـعار خدمـة الإنترنـت سـيكون عامـلا مسـاعدا في تحسـين الخدمـة بـشرط أن تكـون الأسـعار مناسـبة ومنافسـة للأسـعار

الخدمة ستكون بسعة ١٠٠ غيغابايت، وبالنتيجة فإن هذه السعة لن تغطي أكثر من ٧ أيام على مستوى الاستعمال المنزلي، مما يستدعي تجديد الاشتراك ٣ مرات في أقل تقدير في غضون الشهر الواحد، وبذلك ستكون التكلفة أعلى من الاشتراك الشهري المفتوح»

الخارجية، معلقا "بسبب ارتفاع أسعار حزم الإنترنت لمستوى قياسي بدأت حزم الإنترنت المهربة تدخل من خارج البلاد"، لافتا الى أن خدمة الإنترنت في العراق تعد ضعيفة قياسا بالأسعار التي تدفع مقابلها، على حد وصفه.

وأثار إطلاق وزارة الاتصالات الاتحادية خدمة الإنترنت المدعوم جدلا كبيرا، إذ يصف متخصص في المجال التقني "وهو أحد وكلاء تجهيز الخدمة المحليين" ما طرحته الوزارة بـ"الحل الترقيعي"، مشيرا الى أن خدمة الإنترنت المدعوم لن تغير واقع الخدمة الحالية، بحسب قوله، وأرجع ذلك إلى أن مصدر الإنترنت ما يزال هو ذاته، اذ يزود المشترك بالإنترنت بوساطة الطرق التقليدية ذاتها، أي من الوكلاء وأصحاب الأبراج التي توزع الإنترنت.

وانتقد آلية إيصال خدمة الإنترنت إلى السكان، المتمثلة بتوفير الوكلاء الخاصين للخدمة وتجهيزها للناس عبر الأبراج، مبينا أنه لا بد من الابتعاد عن هذه الطريقة وإلغاء جميع الوكلاء، مقترحا أن يتعامل المشترك بشكل مباشر مع الشركة المجهزة للإنترنت، بحسب قوله.

وتابع "لا يمكن تحسين الخدمة وتخفيض التكاليف عن طريق ذلك، والسبب أن الخدمة ستكون بسعة 100 غيغابايت، وبالنتيجة فإن هذه السعة لن تغطي أكثر من 7 أيام على مستوى الاستعمال المنزلي، مما يستدعي تجديد الاشتراك 3 مرات في أقل تقدير في غضون الشهر الواحد، وبذلك ستكون التكلفة أعلى من الاشتراك الشهري المفتوح"، على حد وصفه.

وفيما يجري الحديث عن الغاء ابراج الانترنت، نفت وزارة الاتصالات الاتحادية، الغاء أبراج بث خدمة الأنترنت بعد انتهاء مشروع الكابل الضوئي، مبينة ان السكان مخيرين بين "الأبراج والكابل.

وكان المتحدث باسم وزارة الاتصالات قد قال منذ 19 شباط 2022 أن الوزارة عزمت على إنشاء بوابات نفاذ دولية نظامية وانها تعاقدت مع كبرى الشركات العالمية لتطوير البنى التحتية مثل شركات سيناو وهواوي ونوكيا وضاعفت السياسة الدولية، فضلا عن انجاز مشاريع عملاقة مثل AXT وDDOS و LAT، بحسب بيان للوزارة.

وفي صيف 2021 كانت الوزارة قد اعلنت عن المباشرة بأعمال مد الكابل الضوئي الى ست مناطق في بغداد، وقال مدير اتصالات الرصافة، إنه جرت المباشرة بمد كابل رئيس للمشروع الوطني للانترنت في مناطق (حي البساتين، والصحة، والصليخ، والشعب، وحي اور، والطالبية، مروراً بمدينة الصدر ببغداد) لايصال خدمات المشروع الوطني "FTTH" الى المنازل ليشمل جميع المناطق ضمن الرقعة الجغرافية.

وزاد أن "المشروع لتوفير خدمة انترنت عالية الجودة ومستقرة عبر شبكة محمية مؤمنة بخطين رئيسي وثانوي". موضحا أن منطقة زيونة في جانب الرصافة ببغداد تعد اول نقطة جرى شمولها بالمشروع الوطني للانترنت.

كما تحدثت وزارة الاتصالات عن مزايا المشروع الوطني للكيبل الضوئي، فيما اكدت استمرارها في تنفيذ عملية ما اسمته "الصدمة" للحد من تهريب سعات الانترنت.

وقال المتحدث باسم الوزارة إن "المشروع الوطني للكيبل الضوئي او ما يسمى بـ(فايبر تو هوم) جرى بدء العمل به في منطقة زيونة ببغداد لأكثر من ألف منزل"، مبيناً أن "أهالي المنطقة اشاروا الى جودة الخدمة المقدمة بالانترنت".

واضاف ان "المشروع يعالج ايضا الحمل الكبير الذي يحصل عبر الكيبل الضوئي (اف تي اج) ، كما انه وفر فرص عمل كبيرة للعاطلين"، موضحاً أن "الوزارة تهدف لتكون الايدي العاملة تفوق الـ 90 بالمئة من المشروع".

وقال انه "يتم رصد مخالفات وتجاوزات على شبكات الانترنت والكيبل الضوئي بين الحين والآخر، واحالة المخالفين على القضاء".

من جهتها ذكرت الوزارة في بيان "تردنا الكثير من شكاوى المواطنين المشتركين بخدمة الكابل الضوئي للمنازل عن طريق مصادر غير معتمدة رسميا لدى وزارة الاتصالات متمثلة بالشركة العامة للاتصالات والمعلوماتية لتقديم هذه الخدمة، وبهذا الصدد نود ان نبين للمواطنين ان الوزارة غير مسؤولة عن الخدمة المقدمة من خلال هذه الشبكات الضوئية التي تعرضهم للمساءلة القانونية وحملات الازالة من قبل ملاكات الوزارة وتشكيلاتها والاجهزة الأمنية الساندة ولا تخضع للمعايير المعتمدة لدى الوزارة في تقديم خدمة الكابل الضوئي الـ "FTTH"

تحذير جيولوجي..

العراق والدول المحيطة به في دائرة الخطر الزلزالي

فـــيلي

تحـول الزلـزال المدمـر الـذي ضرب تركيـا وسـوريا في سـاعات الفجـر الأولى في السـادس مـن شـهر شـباط/ فبرايـر الجـاري، مـن كارثـة طبيعيـة أودت بحيـاة الآلاف وتسـبب بإصابـة وتشريـد عـشرات الآلاف، إلى مـا يشـبه ناقـوس خطـر يـتردد صـدى تحذيـره في دول منطقـة الـشرق الأوسـط والعـالم.

وفي حـوار مطـول أجرتـه وكالـة "فرانـس بـرس" للأنبـاء، مـع أسـتاذ الجيوفيزيـاء وعلـم الـزلازل عطـا إلياس، أطلعـت عليـه مجلـة «فيـلي» قـال في جـزء منـه: "كل الـدول العربيـة تقريبـا مهـدد بالـزلازل، سـوريا، لبنان، فلسـطين، الأردن، السـعودية، اليمـن، سـلطنة عـمان، الإمـارات، الكويـت بدرجـة مـا".

كل دول المنطقة مهددة بالزلازل

واسـتدرك "تتفـاوت مخاطـر الـزلازل بهـذه البلـدان مـن منطقـة لأخـرى، خاصـة البلـدان الكبـيرة مثـل السـعودية، حيـث أن منطقـة الريـاض هـي نسـبيا بمنـأى عـن هـذا الخطـر، وإنمـا المنطقـة الغربيـة عنـد جـدة وسـواحل البحـر الأحمـر هـي منطقـة زلزاليـة بامتيـاز وبركانيـة أيضـا. كما أن المنطقـة الشرقيـة هـي كذلـك معرضـة للـزلازل التـي قـد تتولـد مـن (منطقـة الانغـماس) الموجـودة عـلى طـول شـاطئ العـرب الشرقـي تحـت السـاحل الإيـراني".

وتابـع "هـذه المنطقـة (شـاطئ العـرب الشرقي) قـد تتولـد فيهـا زلازل كبـيرة وضخمـة جـدا تتأثـر بهـا كل دول الشـاطئ الغـربي لخليـج العـرب يعنـي مـن الكويـت والعـراق إلى منطقـة سـلطنة عـمان ومـا بينهـما مـن مناطـق".

خطر العراق الشرقي

وأوضـح إلياس "العـراق في قسـمه الشرقـي معـرض لخطـر الـزلازل. ولبنـان بالنظـر لصغـر حجمـه هـو منطقـة زلزاليـة بامتيـاز. فلسـطين أيضـا. الأردن في منطقتـه الغربيـة عنـد غـور الأردن والبحـر الميـت وهـي منطقـة فوالـق وصـدوع كبـيرة".

وأشـار إلى أنـه "في شـمال القـارة الأفريقيـة، يتفـاوت الخطـر الزلـزالي مـن بلـد لآخـر. مـصر معرضـة للـزلازل في منطقـة شرق القاهـرة وأيضـا عـلى حـدود البحـر الأحمـر وخليـج سـيناء، إنمـا السـاحل الشـمالي هـو معـرض بدرجـة أقـل لبعـده عـن الخطـوط الزلزاليـة التـي توجـد شـمال البحـر الأبيـض المتوسـط".

شمال افريقيا

وأردف إلياس بالقـول "ليبيـا لديهـا بعـض البراكـين وليـس فيهـا خطـر الـزلازل، لكـن يمكـن أن يأتيهـا مـن ارتجاجـات نتيجـة زلـزال في اليونـان أو إيطاليـا".

وأضـاف "تونـس نفـس الـشيء. الجزائـر لهـا فوالـق قريبـة مـن شـاطئها الشـمالي بينـما الداخـل الجزائـري هـو بمنـأى عـن ذلـك. المغـرب معـرض بقـوة للـزلازل بسـبب الفوالـق الموجـودة فيـه، ومـن ثـم، بلـدان السـاحل وهـي معرضـة بشـكل أقـل وتمتـد مـن موريتانيـا حتـى السـودان".

الاستعدادات العربية للزلازل

يقـول الخبـير الجيولوجـي "ليـس لـديّ معطيـات عـن كل دولـة بشـأن اسـتعداداتها لمقاومـة الـزلازل، لكـن أعـرف أن البلـدان العربيـة التـي تتحـضر لخطـر الـزلازل هـي قليلـة جـدا. الأردن متقـدم في هـذا الموضـوع. كذلـك الإمـارات حديثـا أسـست لنظـام بنـاء مقـاوم للـزلازل. قطـر أيضـا. السـعودية بدرجـات. الجزائـر لديهـا تاريـخ في الـزلازل لكـن أعتقـد أن الجهـود المبذولـة بهـذا الخصـوص غـير كافيـة. بالإجـمال الـدول العربيـة غـير مسـتعدة بدرجـة كافيـة لحـدوث زلازل وتفـادي مخاطرهـا".

الحيوانات تتنبأ بالكوارث الطبيعية

وبشـأن فيديـو انتـشرت قبـل وقـوع الزلـزال المدمـر في تركيـا وسـوريا، يُظهـر سـلوكاً غريبـاً للطيـور قبـل وقـوع الكارثـة، بحسـب مـا كتـب نـاشروا الفيديـو، قـال الخبـير إليـاس "يمكـن للحيوانـات عمومـا أن تشـعر بالموجـات الزلزاليـة التـي تكـون قـد انطلقـت مـن نقطـة زلزاليـة قبـل وصولهـا إلى المنطقـة التـي تتواجـد فيهـا، فهـي تسـمع الأصـوات التـي تحدثهـا هـذه الموجـات، لأن حاسـة سـمعها أقـوى مـن حاسـة سـمع الإنسـان. لذلـك تتفاعـل مـع هـذه الأصـوات قبـل وصولهـا بالقـوة القصـوى إلى الإنسـان".

الداخلية تدخل مشاهير السوشيال ميديا في الإنذار

ومخاوف من «الاستخدام السياسي»

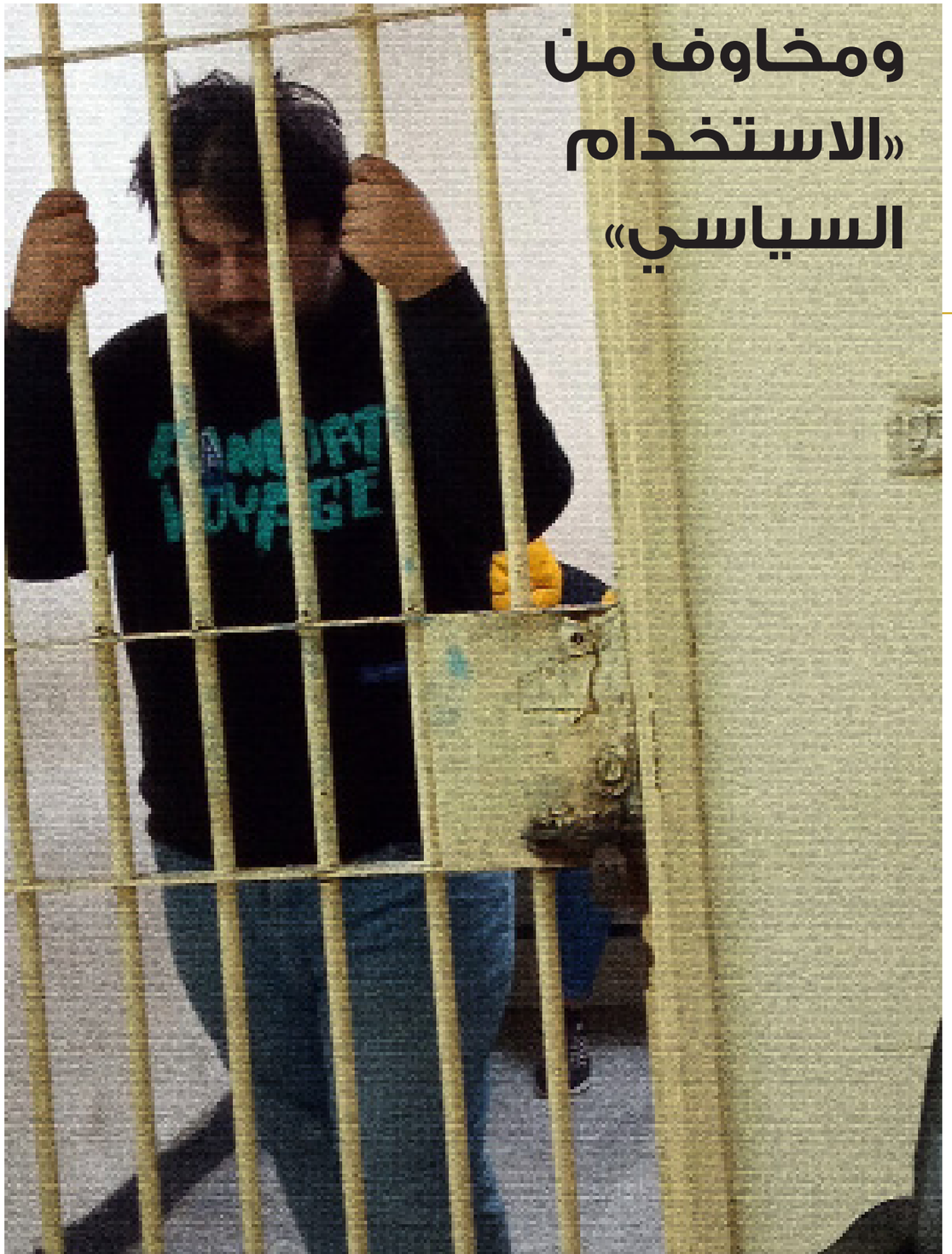

وسط تحذير مختصين من تطبيق «معايير مزدوجة» في حملة وزارة الداخلية العراقية التي أطلقتها مؤخرا ضد «المحتوى الهابط»، حيث يُخشى من توسّع تلك التدابير وتسخيرها لأغراض سياسية، أو لتخويف الناشطين أو المثقفين، أو الذين ينتقدون مظاهر السلطة والفساد.

فـــيلي

وخلال شهر شباط/ فبراير الجاري، شنت وزارة الداخلية ومجلس القضاء الأعلى حملة لملاحقة من اتهمتهم بنشر «محتوى هابط» في وسائل التواصل الاجتماعي، وعلى إثر ذلك صدرت مذكرات قبض وأحكاماً بالسجن بحق «حسن صجمة، وأم فهد، وعسل حسام، وسعلوسة»، وغيرهم.

تحقيق الأهداف

ويؤكد المتحدث باسم وزارة الداخلية، اللواء خالد المحنا، أن «الحملة ضد أصحاب المحتويات الهابطة والرديئة حققت أغلب الأهداف المرجوّة منها خلال فترة وجيزة، حيث بدأ معظم ناشري المحتوى بسحب منشوراتهم، وفي الوقت نفسه تمكنت الوزارة من ضبط إيقاع النشر بشكل لا يؤدي إلى خدش الحياء، أو القضايا المسيئة والمنافية لتقاليد المجتمع».

ويوضح المحنا لمجلة «فيلي»، أن «السوشيال ميديا باعتبارها حقيقة مفروضة على المجتمع العراقي، لذلك بات من الضروري تنقيتها من المحتويات المبتذلة والتي تسيء إلى الذوق العام والأخلاق، وتشكل تهديداً حقيقياً لأبنائنا وانتهاكا صريحا لأصل قانون العقوبات العراقي رقم 111 لسنة 1969 المعدل».

«سخافة بدون ملح»

هكذا يُعبّر المطرب الشعبي، سعدون الساعدي، عن حال بعض الفنانات والفنانين نتيجة عدم وجود ضوابط على السوشيال ميديا، حيث يقول «تمنيت أن تكون هذه الحملة منذ وقت بعيد، لأن هناك فنانات وفنانين ومشاهير، أصبحت لديهم سخافة بدون ملح، لذلك كُنت أُطالب بإطلاق مثل هكذا حملة من قبل».

ويؤكد الساعدي لمجلة «فيلي»، «أنا مع حملة وزارة الداخلية ضد المحتوى الهابط، أما موضوع (علّينا ناس هواي) فكانت غلطة لا إرادية، وأرجو من الجميع المسامحة، فكل إنسان يخطأ، وكل غايتي هي إسعاد المواطنين ورسم الابتسامة والضحكة على وجوههم».

الحذر في التطبيق

ويشير رئيس مرصد الحريات الصحفية، هادي جلو، إلى أن «الإجراءات المتخذة من قبل لجنة المحتوى الهابط في وزارة الداخلية، تُمثل حالة متقدمة بعد الإسفاف في مظاهر بدأت تطفو على الفيس بوك والتيك توك وغيرها من مواقع التواصل الاجتماعي، وحتى ممارسات في الملاهي الليلية وغيرها من الأماكن».

وينبه جلو خلال حديثه لمجلة «فيلي»، «لكن نحن لا نريد أن تُطبق هذه الإجراءات بمعايير مزدوجة، بإن تُستخدم ربما لأغراض سياسية أو لتخويف الناشطين أو المثقفين أو الذين ينتقدون مظاهر السلطة والفساد»، داعياً إلى أهمية «توخي الحذر في اتخاذ تلك التدابير وعدم الاستعجال بها، وتحذير هؤلاء مسبقاً ومنحهم فرصة العودة عن تلك السلوكيات وحذف المحتوى الهابط وعدم تكراره مستقبلاً».

ويدعو رئيس مرصد الحريات الصحفية أيضاً إلى ضرورة «تشكيل لجنة من خبراء مختصين في القضاء والصحافة والإعلام، لتحديد المحتوى الهابط من عدمه على مواقع التواصل الاجتماعي، كون المهم هو حفظ كرامة المجتمع والقيم الأخلاقية والمعرفة والثقافة، وأن لا يتم الذهاب بعيداً في اتخاذ تلك التدابير».

عقوبة النشر الهابط

ويوضح الخبير القانوني، علي التميمي أن «قانون العقوبات في المادة 403 منه، عاقب بالحبس لمدة سنتين وبالغرامة على النشر الهابط»، لافتاً إلى أن «العراق يحتاج إلى تشريع قانون مكافحة الجرائم الإلكترونية ليكون حلا لمثل هذه الجرائم الشائعة».

وعن جهة الرقابة على وسائل التواصل الاجتماعي يرى التميمي في حديث لمجلة «فيلي» أن «يتم إنشاء قسم خاص في هيئة الإعلام والاتصالات يكون بمثابة تعديل لقانون 65 لسنة 2004، ويضمن هذا القسم عدد من المختصين في الإعلام والقانون، لمراقبة ما يُنشر، وفي حالة ما يشكل جريمة يتم إحالته الى المحكمة المختصة، وترتبط هذه الرقابة بجهات أمنية أخرى تستلم منها المعلومات».

وانتشرت في الآونة الأخيرة بث مقاطع فيديو لمشاهير في مواقع التواصل الاجتماعي يُقدّمون فيها محتوى هابطا لا ينسجم مع الثقافة العامة والعادات والتقاليد المجتمعية، وفقا لما رصده ناشطون ومتابعون للشأن الإجتماعي.

في تصريح لافت نشر اواخر شهر كانون الثاني ٢٠٢٣ يقول نقيب المعلمين العراقيين، أن الأمية أصبحت ظاهرة في العراق؛ يحدث ذلك برغم اشارته الى أن عدد المعلمين بعد تثبيت المحاضرين تجاوز المليون، فيما تسعى السلطات العراقية في العاصمة بغداد إلى خطة جديدة هدفها احتواء مشكلة الأمية التي تفاقمت في السنوات الأخيرة بشكل غير مسبوق في البلاد، وفقاً لمسؤولين اشاروا الى أن المشكلة تطاول الأطفال والشباب من الجيل الجديد، وهناك تسرب كبير من مقاعد الدراسة إلى سوق العمل، على حد وصفهم.

مليون معلم وملايين الأميين

معادلة التعليم غير المتكافئة

فيلي

ومقارنة بفرنسا مثلا التي يتجاوز عدد سكانها 68 مليون نسمة فانه ووفقا لإحصائيات سابقة كان يتواجد في المدارس الابتدائية في عموم فرنسا 300 ألف مدرس، وبرغم ان وزارة التربية الفرنسية شكت في العام المدرسي 2022 و2023 من نقص في الأساتذة والإداريين، فان وزيرها شدد في ندوة صحفية في باريس على أن «الرهان الأساسي يكمن في ضمان دخول مدرسي ناجح برغم السياق الذي يتميز بالتوتر وبالنقص الكبير للأساتذة».

وبالعودة الى تصريح نقيب المعلمين العراقيين فان عدد المعلمين في العراق «تجاوز المليون، بعد قرار رئيس الوزراء محمد شياع السوداني تثبيت المحاضرين، كما تجاوز عدد التلاميذ في العراق 13 مليوناً»، مشيرا الى أن نسبة توزيع الطلاب في المحافظات غير متساو، إلى جانب الكثافة العددية للتلاميذ والطلبة في داخل المدرسة والصف، فضلا عن استمرار الدوام الثنائي والثلاثي كما يوجد نقص كبير في أعداد المدارس، بحسب قوله، كاشفا عن أن بعض المناطق في العراق بدأت بالعمل وفق الدوام الرباعي للمدارس، وهو ما عده «خطراً كبيراً جداً» على التلميذ والطالب، مبيناً ان «الأمية تفاقمت وأصبحت ظاهرة في العراق»، منوها الى أن «نقص المدارس أثّر على أداء المعلم والمادة العلمية للتلميذ، نظراً لتواجد صفوف مزدحمة بالطلبة، تصل أعدادهم أحياناً إلى 80 – 100 طالب في الصف الواحد»، بحسب تصريحه ولافتا الى أن هذه المشكلة «لم تعالج بشكل كامل».

وانتقد اللجوء الى «علاجات ترقيعية كبناء المدراس الكرفانية، أو شطر المدارس وبنائها، وهو ما أثر على التلميذ ونفسيته»؛ فيما يلفت المتخصصون الى ان تلك كانت اسبابا لعزوف كثير من التلاميذ عن مواصلة التعليم وترك المدرسة.

من جهتها الامم المتحدة كانت أشارت في عام 2022 إلى أن هناك 12 مليون شخص أمي في العراق، ونقل عن عضو في نقابة المعلمين العراقيين، قوله إن «الأمم المتحدة أبلغتنا بوجود 12 مليون شخص أمي في العراق»، مبينا، أنه «لا توجد أي تخصيصات مالية للجهاز التنفيذي لمحو الأمية»، ولافتا إلى أن «العراق يتجه نحو الأمية وليس محو الأمية»، بحسب تعبيره.

ووفق نقيب المعلمين العراقيين، فان «نسبة الأمية في العراق ترتفع بشكل مهول سنويا، بفعل عدم معالجة هذه الظاهرة السلبية وتراكم مفاعيلها، فالعراق الذي غادر الأمية في العام 1979، ها هو يتقهقر ويعود لها وبقوة، حيث تتجاوز أعداد الأميين الآن في أقل تقدير 8 ملايين أمي وهذا رقم مهول ومحزن»، على حد وصفه، مرجعا تصاعد الامية في احد اسبابها الرئيسة الى «عدم تفعيل قانون إلزامية التعليم النافذ لحد الآن، وبالنتيجة عدم كبح نزيف التسرب من المدارس العراقية».

وكانت وزارة التخطيط الاتحادية قد أعلنت مطلع عام 2020، أن نسبة الأمية في العراق بين السكان الذين تزيد أعمارهم عن 10 أعوام، وبحسب مسح نفذه الجهاز المركزي للإحصاء، بلغت 13%، فيما ينوه الخبراء الى ان ذلك تواصل تصاعديا في العامين اللاحقين، واوردت منظمة اليونسكو، ارقاما اكبر من ذلك، اذ جاء العراق ضمن أكثر البلدان التي تعاني من ارتفاع الأمية بما يتجاوز 47%، بحسب اليونسكو.

وفي مقارنة الوضع العراقي مع الدول العربية فيما يتعلق بنسب الأمية، تبلغ النسبة في الدول العربية لفئة الإناث نحو 50% للأعمار التي تزيد على 15 عاما، في الوقت الذي كشفت فيه تقارير سابقة عن أن للعراق نصيبا كبيرا في هذه النسبة، فضلا عن كل من اليمن وموريتانيا وجزر القمر.

وفيما يتعلق بفئة الذكور، فإن العراق يستحوذ على النسبة الأكبر من الأمية في الفئة العمرية التي تتجاوز 15 عاما، بنسبة تصل إلى 40.2%، فضلا عن أن العراق جاء بالنسبة الأعلى بمعدل الأمية بشكل عام في الفئة العمرية التي تزيد على 15 عاما متجاوزا الدول العربية بنسبة تصل إلى 49.9%، استنادا الى المنظمات الدولية.

وكان المتحدث باسم المكتب التنفيذي لمحو الأمية التابع لوزارة التربية العراقية، قد قال في وقت سابق ان مراكز محو الأمية شهدت، منذ عام 2012، تخرج 10 دفعات من كلا الجنسين، لافتا إلى أن الدفعة العاشرة شهدت التحاق نحو 77 ألف طالب، مشيرا الى أن أعداد المستفيدين من حملة محو الأمية منذ انطلاقها تجاوز 2.1 مليون شخص من كلا الجنسين.

فيما يلفت المتخصصون الى ان تلك الارقام متواضعة ولا تنسجم مع الزيادة السكانية المضطردة وتزايد اعداد الاميين في الوقت نفسه، مشيرين الى قلة مراكز محو الامية مقارنة بأعداد الاميين، لافتين الى ان جهاز محو الامية وكذلك مراكز التعليم المجتمعي لديها 45 مركزا فقط خاصة بالعنصر النسوي يضاف الى ذلك ما يسمى مدارس التعليم المسرع (تهدف إلى توفير التعليم للأطفال والشباب المحرومين، والذين تجاوزوا السن المحدد، والأشخاص غير الملتحقين بالمدرسة)، وعددها نحو 425 وبلغ عدد الدارسين فيها نحو 28 ألفا، ومراكز برنامج «حقك بالتعليم» وعددها 41 مركزا، جرى إلحاقها بمظلة الجهاز التنفيذي لمحو الأمية، بغرض توحيد التعليم غير النظامي، وفق المتحدث باسم المكتب التنفيذي لمحو الأمية التابع لوزارة التربية.

ويوضح أن الوزارة تخطط للقضاء على الأمية في البلاد، بصفتها آفة خطيرة، عبر سعيها لدعم مراكز محو الأمية وتشجيع الأميين على التسجيل في تلك المراكز، مبينا أنّ «شهادة محو الأمية تعد معادلة لشهادة الصف الرابع الابتدائي، بعد اجتياز مرحلة الأساس والتكميل».

مسؤول في الوزارة يقول ان «السنوات الست الأخيرة التي أعقبت الحرب على الإرهاب (تنظيم داعش) أضافت أكثر من مليون أمي للبلاد، أغلبهم من الأطفال والشباب والفتيات أيضاً»، واضاف إن «الوزارة لديها إحصائيات بأعداد غير الملتحقين بالمدارس ممن تجاوزت أعمارهم الست سنوات، وممن تركوا الدراسة بأعمار أكبر، في السنوات الست الأخيرة، وهي تزيد عن مليون فرد».

ويشير متخصصون اجتماعيون، الى أن تفشي الأمية في المجتمع العراقي مرتبط بأزمات البلاد وسوء إدارتها، ويقول باحث اجتماعي ان «أرقام غير المتعلمين في البلاد كبيرة جداً، وانتشار الأمية مرتبط بالوضع العام للبلد، فأزمة النزوح، والفقر، والبطالة، وعدم توفر فرص العمل، وغيرها من الأزمات التي نتجت عن أزمات سوء إدارة البلد، تسببت في تفشي الأمية في المجتمع»، على حد وصفه.

«نقص المدارس أثّر على أداء المعلم والمادة العلمية للتلميذ، نظراً لتواجد صفوف مزدحمة بالطلبة، تصل أعدادهم أحياناً إلى ٨٠ – ١٠٠ طالب في الصف الواحد»...

«الكثير من النساء العاملات مضطهدات، ولا يعرفن حقوقهن القانونية»، هذا ما كشفه مختصون عن عمل المرأة وتحديداً في القطاع الخاص، في ظل تحديات مضاعفة مقارنة بالرجال، يرافقها «استغلال وابتزاز وتحرش»، وقد تصل أحياناً إلى حد مساومتهن جنسياً مقابل زيادة أجورهن أو تقليل ساعات العمل.

فيلي

«مضطهدات»

لا يعرفن حقوقهن.. واقع مؤلم لعمل النساء في العراق

وتعاني النساء العراقيات من صعوبات كثيرة في سوق العمل، خاصة في القطاع الخاص، فضلاً عن ضغوطات حياتية من جوانب مختلفة، لكنهن يضطررن - بسبب تردي الأوضاع الاقتصادية - إلى قبول وظائف حتى إن كانت قد تنتهك حقوقهن من ناحية ساعات العمل أو الأجور، في حين تُجبر بعضهن إلى «تقديم تنازلات لتمشية امورهن»، بحسب المختصين.

«صديقتي تركت العمل»

تقول المواطنة «رقية» من محافظة بابل والتي تعمل في إحدى أسواق المحافظة، إن «بعض أصحاب النفوس الضعيفة من أصحاب المولات والمحلات عندما يجد الفتاة لا تعطيه مجالاً عندما يتقرب منها، يبدأ بإجهادها في العمل ويجبرها على البقاء أكثر من الوقت المقرر، وهو ما يتسبب لهن بمشاكل جرّاء تأخرهن ليلاً».

وتضيف رقية لمجلة «فيلي»، أنه «في المقابل الأخ أو الأب يرفض تأخّر المرأة في العمل، كما أن بعضهن لديهن التزامات عائلية من تربية الأولاد ومتطلبات البيت، وهو ما حصل مع صديقتي حيث لم يوافق أهلها على العمل لساعات متأخرة ما أثر على ضعها المادّي والنفّسي».

عدم التعاطف

قصة أخرى للحاجّة أم نرجس (50 عاماً)، من محافظة الديوانية، تحدثت عن المشاكل التي تتعرض لها أثناء عملها في أحد معامل المحافظة، حيث تحوش الباقلاء خاصة في الفترة الحالية التي هي موسم حصادها، إذ تقول: «نواجه مشكلة عدم التعاطف مع كبار السن في مكان العمل».

وتتابع أم نرجس حديثها لمجلة «فيلي»، «حيث يضغطون على كبار السنّ في المعمل وكذلك عند جني ثمار الباقلاء، وفي المقابل تنال الفتيات الشابات الرعاية والاهتمام، في ظل عدم وجود قانون يساوي بين العاملين، ما يتسبب لنا تعباً جسدياً ونفسياً».

تحديات مضاعفة

تقول الناشطة والمدافعة عن حقوق الإنسان، سارة جاسم، إن «النساء العراقيات يعانين من تحديات مضاعفة في سوق العمل مقارنة بالرجال، خاصة في القطاع الخاص، من ناحية الاستغلال والابتزاز والتحرش، خصوصاً أن بعض الشركات تزيد من ساعات العمل في انتهاك لحقوق العمّال».

وتشير جاسم خلال حديثها لمجلة «فيلي»، إلى أن «بعض النساء يتركن العمل، لكن البعض الآخر يضطررن - رغم علمهن بانتهاك حقوقهن - إلى قبول (أمور) مقابل زيادة الأجور أو تقليل ساعات العمل لتمشية أمورهن وإعالة أسرهن في ظل تردي الأوضاع الاقتصادية».

«مضطهدات ولا يعرفن حقوقهن»

يقول نائب رئيس اتحاد العمّال في البصرة، أثير العبادي، أن «الكثير من النساء العاملات في القطاع الخاص مضطهدات ولا يعرفن حقوقهن في العمل، التي هي 8 ساعات في اليوم فقط، تتخللها ساعة استراحة»، ويشير العبادي في حديث لمجلة «فيلي» إلى أن «اتحاد العمال لأجل توعية العاملين بقانون العمل، يُقيم دورات وورش تثقيفية لتعليم النساء بالقانون».

قانون العمل

يحدد قانون العمل، 40 ساعة في الأسبوع للنساء والرجال على حد سواء، موزّعة على 5 أيام من الأحد وحتى الخميس، بمعدل 8 ساعات يومياً، أما في القطاع الخاص فيكون العقد هو المُلزم للطرفين، وفي حال الإخلال به من الممكن إقامة دعوى في وزارة العمل، في حال كانت العاملة تجاوزت سن البلوغ، بحسب الحقوقية، أزهار الدليمي.

وتضيف الدليمي خلال حديثها لمجلة «فيلي»، «لكن ما يحصل أن هناك عاملات في القطاع الخاص تحت سن البلوغ، فهؤلاء ليس لديهن حقوق محفوظة، لأنه في هذه الأعمار لا يجرى لهن عقد عمل، لذلك تكون حقوقهن مغبونة في الأجر وفي ساعات العمل الإضافية، وتم الطلب من وزارة العمل بمعالجة هذا الجانب، لكن الوزارة لم تتحرك حتى الآن بهذا الخصوص».

> «النساء العراقيات يعانين من تحديات مضاعفة في سوق العمل مقارنة بالرجال، خاصة في القطاع الخاص، من ناحية الاستغلال والابتزاز والتحرش، خصوصاً أن بعض الشركات تزيد من ساعات العمل في انتهاك لحقوق العمّال»

الباعة الجوالون بين البحث عن الرزق والمضايقات

تنتشر في معظم مدن العراق لاسيما في العاصمة بغداد مشروعات الباعة المتجولين الذين يضطرون الى عرض وبيع كل شيء، ابتداء بالمكسرات والكرزات وليس انتهاء بالأكلات السريعة واكسسوارات التجميل والهواتف الجوالة و «بالات» الملابس المستعملة، وبضائع حاجة بألف او ٥٠٠ دينار، وغيرها الكثير؛ ...

فيلي

كما ان هناك من يتجول في المناطق السكنية معلنا عن بضاعته بوساطة حاكيات يستعملها لهذا الغرض؛ ويصنف هؤلاء الباعة طبقا لممارستهم البيع بأماكن ثابتة او متنقلة.

وفي لقاءات مع عدد ممن يعملون بتلك الاعمال اجمعوا على انهم مجبرون على ذلك بفعل الضائقة الاقتصادية وعدم توفر اعمال بديلة، كما اجمعوا على انهم يتعرضون لمضايقات تأتي في مقدمها ملاحقة البلدية ورجال الشرطة لهم كونهم يفرشون بضائعهم على طرق عامة؛ كما يتعرضون الى إزعاجات من قبل اصحاب المحال، بحسب قولهم، مشيرين الى ان اصحاب المحال يقولون ان الرصيف هو امتداد مهني لمحالهم، وبالنتيجة لهم الحق في استثماره لأحد ابناءهم او اقاربهم او تأجيره الى احد الباعة، على حد قولهم.

وقال بعض الباعة، انهم يدفعون ايجارات الى جهات متنوعة فمنهم من يدفع ايجارا الى متعهدين رسميين هم في الحقيقة اشخاص ذوي نفوذ يفرضون على الباعة اتاوة باسم متعهد، بحسب وصف الباعة، كما يشير بعضهم الى انهم يدفعون ايجارا لأصحاب المحال حيث يفرشون بضاعتهم امام محالهم.

وقد اجري استطلاع في منطقة الكاظمية التي عدها استبيان منطقة ذات شخصية مزدوجة تجمع بين ماهو تقليدي ديني وعشائري وبين ما هو حضاري.

ويقول شاب عمره (33) يعمل على بسطة لبيع مساحيق التجميل والاكسسوارات في تلك المنطقة انه يحمل شهادة جامعية لم يجد وظيفة بعد تخرجه ولم يجد فرصة عمل اخرى بعد التخرج فاضطر الى «البسطة» لسد احتياجات اسرته، وعن معوقاته يقول «مشاكلي اقتصادية تتعلق بالدخل المحدود للبسطة والتزاماتي كثيرة وبخاصة انني لا امتلك راتبا ولا عمل اخر يساعدني مع هذا العمل اما المضايقات فانا اتعرض الى تهديد رجال البلدية بين الحين والاخر بترك المكان فضلا عن عوامل الطبيعة من الحر والبرد التي تسبب لي خسارة وتلف البضاعة وهذه الخسارة تؤثر على دخلي اليومي».

ويقول شاب يعمل على عربة لبيع المأكولات السريعة بانه لا يمتلك المال الكافي للاستقلال بمطعم صغير عادا عمله خطوة لفتح مطعم في المستقبل، بحسب تعبيره، واتفق بان اكبر مشاكله هي

مع البلدية التي تطالبه بمغادرة اماكن وقوفه في كثير من الاحيان لأنه يضايق المارة او ان مكان وقوفه غير ملائم بحسب قول افراد البلدية له، ويزيد القول «اذا وقفت امام المحال فهم ايضا يطالبوني بترك المكان لذلك ابقى متنقلا من مكان الى اخر ضمن حدود المنطقة كذلك لا استطيع دفع ايجار لأصحاب المحلات التي اقف امامهم لان مردود البسطة بالكاد يكفيني فلو كان لدي مكان ثابت لما تعرضت الى هذه المضايقات»، على حد وصفه.

ويقول رجل بعمر (45)عاما يعمل على بسطة لبيع الملابس المستعملة انه كان يملك محلا لبيع الملابس وتعرض الى خسارة في هذا المحل فاختار مهنة قريبة لمهنته السابقة لخبرته في هذا المجال على حد وصفه، ويقول ان مشكلاته اقتصادية؛ لدخله المحدود من وراء هذه البسطة فضلا عن ان «وضعي لا يتحسن كذلك بسبب الظروف الجوية من مطر وعواصف تمنعني من مزاولة عملي في كثير من الاوقات».

بائع شاب يعمل على بسطة اجهزة هواتف تقليد (موبايل صيني) يقول ايضا «لا املك امكانية مادية لتأسيس محل خاص لذلك فتحت هذه البسطة لسد احتياجاتي وتوفير مستلزمات اسرتي»، ويضيف القول «اشعر بالإحراج لأنني خريج جامعة فعندما ارى احد زملائي بالصدفة احاول الا يراني لأن طموحي كان ان اجد وظيفة بعد التخرج لا ان اعمل متنقلا»؛ وعن المعوقات يقول ان مشكلاته تتعلق بالامور المادية فمردود هذه البسطة محدود وغير ثابت فضلا عن «انني اعاني من ملاحقة البلدية ورجال الشرطة كذلك توجد مشكلات مع صاحب المحل الذي افترش امام محله فهو لا يقبل ان اعرض بضاعتي امام محله لكنني مضطر لكسب لقمة العيش».

وللنساء نصيب ايضا من هذا الكد وتلك الأعمال، وتقول امرأة تبلغ من العمر (45) عاما تبيع على بسطة خضروات وفاكهة انها مسؤولة عن اسره من الايتام وهي متكفلة بعيشهم «وهذا العمل انسب عمل مع عمري ومع امكانيتي» واوضحت انها لا تمتلك اي راتب ولا مردود شهري حتى من الرعاية الاجتماعية «فلو كنت امتلك ذلك لما خرجت للعمل في وسط الشارع»، وهي تقول ان عملها لا يسبب لها احراجا «فأنا اعمل لكي لا احتاج لاحد وهذا العمل يوفر لي لقمة عيشي»، وعن مشكلاتها تبين ان من اهمها هو عدم ثبات دخلها المالي والتزاماتها الكثيرة فضلا عن ان هذا العمل في المستقبل القريب لا يناسبني من الناحية الصحية، «اما الشرطة والبلدية احيانا يسمحون لي بالعمل واحيانا لا»، على حد قولها.

يقول رجل يبلغ من العمر (40) عاما يفترش بسطة لبيع الحلويات والمكسرات ان هذه البسطة هي جزء من عملي وامتدادا لمحلي واعمل على هذه البسطة لزيادة دخلي وككسب اضافي، وعن سبب عدم تأجيره المكان لآخر يوضح بالقول «لم اؤجر هذه البسطة لأنني اذا اجرت هذا المكان فسوف اتعرض الى مساءلة من قبل رجال البلدية فبرغم ان هذا المكان امام محلي لكنه ليس ملكي بل ملكية عامة لكني اشغله»، وعن كيفية مواجهته رجال البلدية يقول «انا اغلق البسطة عند تواجد البلدية وانا لا استغل هذه البسطة دائما لكن هناك اوقاتا محدد مثل المناسبات والايام التي يكون فيها السوق مزدحما، وينوه الى ان هذا العمل الاضافي لا يسبب له احراجا لأنه يعده جزءا من عمله، بحسب قوله .

شاب آخر يقول انه يملك بسطة لبيع المكسرات وانه ترك عمله السابق بسبب الجهد والتعب وتوقف العمل بين الحين والاخر (كان يعمل عامل بناء)، ويشير الى ان العمل على هذه البسطة أفضل من ان اكون عاطلا عن العمل اذ برغم ان دخلي محدود لكنه أفضل من عدمه، ولم ينس ان ينوه الى طموحه في الحصول على عمل أفضل من هذا العمل لتحسين وضعه «لو وجدت عملا اخر أفضل من هذا العمل ساترك هذه البسطة»، متطرقا الى مشكلاته مع البلدية.

امرة تبلغ من العمر (50)عاما تملك بسطة لبيع الخضروات تقول عن سبب عملها انها المعيل الوحيد لعائلتها وبخاصة بعد وفاه زوجها؛ لذلك قررت العمل لكي لا تحتاج لاحد مشيرة الى أن هذا العمل لا يتناسب مع حالتها الصحية لكنها مضطرة للعمل لكسب لقمة العيش، بحسب قولها، فضلا عن ان ارتفاع اسعار المواد واحتياجات الحياة لا يتناسب مع مردوده المالي فهو محدود «احيانا كثيرة استغني عن كثير من الاحتياجات الضرورية كذلك تؤثر تقلبات الجو وتلف الخضروات اذ يعرضني الى خسارة وهذا يؤثر على مردودي المالي»، مشددة على انها في حالة ما اذا وفرت لها الدولة راتبا مناسبا لسد احتياجاتها فانها تترك هذا العمل «سأتركه واعيش ما تبقى من عمري بكرامة ومن دون مضايقات».

شاب يقول انه يملك بسطة لبيع المكسرات وانه ترك عمله السابق بسبب الجهد والتعب وتوقف العمل بين الحين والاخر (كان يعمل عامل بناء)، ويشير الى ان العمل على هذه البسطة أفضل من ان اكون عاطلا عن العمل ...

مفهوم المحتوى المسيء والبديـل المطلـوب

فيلي

في الثامن من شهر شباط ٢٠٢٣ وجه مجلس القضاء الاعلى في العراق، باتخاذ إجراءات مشددة بحق أصحاب المحتوى المسيء للذوق العام على مواقع التواصل الاجتماعي،

بحسب اعمام رسمي وجهه إلى رئاسة الادعاء العام وهيئة الاشراف القضائي ومحاكم الاستئناف، محددا ذلك بنشر محتويات تسيء للذوق العام وتشكل ممارسات غير أخلاقية اضافة الى الاساءة المتعمدة وبما يخالف القانون للمواطنين ومؤسسات الدولة بحسب الاعمام، ومحذرا باتخاذ الإجراءات القانونية المشددة بحق من يرتكب تلك الجرائم وبما يضمن تحقق الردع العام، على وفق الاعمام.

وكان مصدر أمني مسؤول، قد افاد اوائل الشهر بإلقاء القبض على ستة أشخاص من بينهم نساء من المشاهير على مواقع التواصل الاجتماعي من جراء نشرهم محتويات سيئة وتخالف الذوق والآداب العامة، على حد وصفه، موضحا لمجلة «فيلي» أن عمليات الاعتقال جرت وفق مذكرات قبض قضائية، مردفا بالقول إن من بينهم المعتقلين المدعو حسين صجمة، وام فهد، وعسل حسام، ومنوها على أن الحملة مستمرة.

وفي السياق ذاته، فان مصدرا رفيع المستوى بوزارة الداخلية العراقية، كان كشف في وقت سابق في نهاية عام 2022، عن تشكيل اللجنة القضائية العليا لمحاربة المسيئين للأعراف والتقاليد الاجتماعية عبر مواقع التواصل الاجتماعي في البلاد، موضحا لمجلة «فيلي» ايضا، بأن «اللجنة القضائية أصدرت العديد من أوامر القاء القبض على أصحاب المحتويات المسيئة للأعراف والتقاليد الاجتماعية عبر مواقع التواصل الاجتماعي وخاصة (التيك توك)»، لافتا إلى أن «أوامر القبض صدرت بناءً على أحكام المادة 431 من قانون العقوبات العراقي رقم 111 لسنة 1969 المعدل».

يأتي ذلك في ظل انتشار مقاطع فيديو لمشاهير في مواقع التواصل الاجتماعي يُقدّمون فيها محتوى هابطا لا ينسجم مع الثقافة العامة والعادات والتقاليد المجتمعية، وفقا لما يقوله ناشطون ومتابعون للشأن الاجتماعي.

وقد اثار اعتقال عدد من مشاهير مواقع التواصل الاجتماعي في العراق، جدلاً واسعا، بعد أن شنت وزارة الداخلية حملة اعتقالات في العاصمة وعدد من المحافظات ضد من ينشرون محتويات وصفتها الوزارة بـ (السيئة) وغير اللائقة وبما لا ينسجم مع الآداب العامة.

ويوضح مدير العلاقات والإعلام بوزارة الداخلية إن عمليات الاعتقال الخاصة بأصحاب المحتوى السيئ جاءت نتيجة شكاوى وصلت الوزارة من قبل مواطنين وناشطين عبر منصة (بلّغ) الإلكترونية التي استحدثتها الوزارة للتبليغ عن المحتويات التي تخدش الحياء، بحسب قوله.

ويلفت المسؤول إلى أن المعتقلين احيلوا إلى القضاء وبحضور لجنة من الخبراء

للنظر في قضاياهم، منبها إلى أن وزارته لاحظت تراجعا واضحا في انتشار المحتوى «الهابط» بعد عمليات الاعتقال، في الوقت الذي أكد فيه أن عملية الاعتقال جرت وفق المادة 403 من قانون العقوبات.

يذكر ان المادة 403 من قانون العقوبات رقم 111 لسنة 1969 تنص على انه «يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سنتين وبغرامة لا تقل عن 200 دينار أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من صنع أو استورد أو صدر أو حاز أو أحرز أو نقل بقصد الاستغلال أو التوزيع كتابا أو مطبوعات أو كتابات أخرى أو رسوما أو صورا أو أفلاما أو رموزا أو غير ذلك من الأشياء إذا كانت مخلة بالحياء أو الآداب العامة».

ولم يفصح مدير العلاقات والاعلام بالداخلية عن أسماء المعتقلين، إلا أنه أكد أنهم 5 أشخاص من بينهم سيدتان، في الوقت الذي أشارت فيه مصادر صحفية إلى أسماء هؤلاء المعتقلين وهم، حسين صجمة، سيد علي، عسل حسام، أم فهد، قدوة المعروف بسعلوسة، وهم من الناشطين على تطبيق تيك توك Tiktok ويستخدمون مفردات أثارت جدلا بين العراقيين، سيما أن عدد متابعيهم يبلغ مئات الآلاف، بحسب المراقبين.

ويرى باحثون اجتماعيون أن المحتوى الرقمي بحاجة إلى دراسة ومراجعة واقع المجتمع العراقي، ومعرفة أسباب لجوء غالبية الشباب والمراهقين لمتابعة هذه المحتويات التي وصفها البعض بـ «الخالية من المعنى».

وبرأي باحث اجتماعي فان هناك غيابا لفهم معنى الحرية من قبل هؤلاء الذين يبثون محتويات تافهة أو سطحية تعمل على إشغال الشباب في قضايا قد تعوق تنمية مواهبهم وتطوير ذاتهم، بحسب تعبيره.

وفيما يتعلق بمشكلة المحتوى الرقمي، يظهر أن الحكومة لا تملك إحصائيات بأعداد أو نسب العراقيين المستعملين لشبكة الإنترنت وشبكات التواصل الاجتماعي، وذلك بحسب ما يؤكده المتحدث باسم وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي؛ الذي يشير الى أن مثل هذه الإحصائيات لن تتوفر قبل إجراء التعداد السكاني العام، لافتا إلى أن الوزارة أعلنت منتصف كانون الثاني 2023 عن إعادة تشكيل الهيئة العليا للتعداد العام للسكان والمساكن، مرجحا تنفيذ التعداد السكاني أواخر العام الحالي.

اما مركز الإعلام الرقمي وهو منظمة غير حكومية، فتذكر أن عدد مستعملي شبكات التواصل بشتى أنواعها في عام 2022 بلغ نحو 28 مليونا و300 ألف عراقي، ويشكل الذكور ما نسبته 67.9%، بحسب المركز، في حين تتراوح أعمار مستخدمي مواقع التواصل بين 5 و34 عاما، في الوقت الذي أكد فيه المركز أن تطبيق تيك توك شهد زيادة كبيرة بأعداد المتابعين في عام 2022.

وبشأن الاعتقالات يقول اكاديميون في الاعلام أن الأمر يظهر أنه يتعلق بفئة معينة راحت منشوراتها تستهدف عددا من المسؤولين والمؤسسات، ومنها الجهات الأمنية التي تتعامل مع هؤلاء حتى أصبحوا هم من يتقدمون على النخب المثقفة والأدباء والإعلاميين في المحافل العامة، عادين، أن اعتقال من وصفوا بأصحاب المحتوى الهابط مخالفة دستورية صريحة لعدم وجود ما يسوغه، بحسب وصفهم، لاسيما أن هذا المحتوى أصبح للأسف سمة في الشارع،

« يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سنتين وبغرامة لا تقل عن 200 دينار أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من صنع أو استورد أو صدر أو حاز أو أحرز أو نقل بقصد الاستغلال أو التوزيع كتابا أو مطبوعات أو كتابات أخرى أو رسوما أو صورا أو أفلاما أو رموزا أو غير ذلك من الأشياء إذا كانت مخلة بالحياء أو الآداب العامة «...

لذلك «نحن كالنعام نخفي رؤوسنا حتى لا نرى الواقع كما هو»، بحسب تعبيرهم.

ويشدد الاكاديميون على أهمية تواجد توعية مجتمعية مكثفة، تبدأ من المراحل العمرية الصغيرة، وذلك عبر إقرار مادة التربية الإعلامية والرقمية ضمن مفردات مناهج وزارة التربية من أجل التوعية بكيفية التعامل مع محتوى كهذا، مع حث الشباب على تجاهله، وعادين أن هذه الطريقة ستكون أكثر فاعلية من السجن والاعتقال.

اما عن البدائل فيلفت الخبراء الى أن من جملة الحلول البديلة عن الاعتقال، تشجيع ودعم الشباب من ذوي المحتوى الهادف، مع استضافتهم كضيوف شرف في المحافل الاجتماعية والثقافية والرسمية بدلا عن استضافة أصحاب المحتوى الهابط، على حد قولهم، ويوضحون بالقول، أن حملة الاعتقال ليست حلا، وإنما هي علاج ترقيعي، منوهين بالقول ان «هذا النوع من المحتوى موجود في اغلب دول العالم، وبدلا من اعتقال من ينشره، لا بد من معالجة المشكلة من جذورها ومعالجة حالة اللاوعي التي تعصف بالمجتمع بسبب تردي مستويات التربية والتعليم والفراغ القاتل الذي يعيشه الشباب»، على حد وصفهم.

ويعرب قانونيون عن خشيتهم من أن تكون خطوات الاعتقال ممهدة لاعتقال مدوّنين آخرين يعملون على نقد الجهات الحكومية والسلطة، وبالنتيجة يصبح الموضوع تكميما للرأي العام، بحسب تعبيرهم، لافتين الى ان سياسيين ونوابا يظهرون من على شاشات التلفزيون يسقط أحدهم الآخر ويتنابزون بالألقاب ويسخرون من بعضهم ويكيلون التهم على راحتهم من دون ان يحاسبهم احد على حد قولهم.

«الجندر».. جنس اجتماعي و«سلاح خصوم» يثير الجدل في كوردستان

فـــيلي

عـادت قضيـة «الجنـدر» لتتصـدر الملفـات الاجتماعيـة وتثـير جـدلاً واسـعاً في إقليـم كوردسـتان، في وقـت تصاعـدت فيـه الأصـوات المطالبـة بمنـع أي نـوع مـن النشـاطات المتعلقـة بهـا.

و»الجنـدر» بحسـب أخصائيـن نفسـيين، يحـدث عندمـا يولـد الإنسـان كمخلـوق «بيولوجـي» يكـون جنسـه مخالفـاً لرغبتـه.

يهدد الأسرة

وأثـير هـذا الملـف مؤخـراً، عـلى خلفيـة كتـاب موجـه مـن مجلـس السـليمانية إلى محافظـة السـليمانية وإدارتي گرميـان ورابريـن، طلـب فيـه منـع التعامـل في البرامـج الخاصـة بـ(الجنـدر) ومنـع النشـاطات المتعلقـة بالجنس الاجتماعـي (الجنـدر)، وذلـك حفاظـا عـلى البنيـة الاجتماعيـة لـلأسر والمجتمـع.

كـما وطالـب الأعضـاء بتوجيـه كتـاب رسـمي لبرلمـان كوردسـتان، يطالبـه بإصـدار قـرار يمنـع التعاطـي مـع النـوع الاجتماعـي (الجنـدر)، وكذلـك منـع إعطـاء الترخيـص لأي منظمـة تعمـل عـلى أسـاس لا يتطابـق مـع مبـدأ (الديـن الحنيـف).

دخيل على الكورد

مجلـة «فيـلي»، تحـرت دوافـع هـذا الموضـوع، وبـدأت مـن حيـث صـدر القـرار (مجلـس السـليمانية)، والتقـت بعضـو مجلـس محافظـة السـليمانية كريـم عـلي، (أحـد الأعضـاء الموقعـين عـلى المذكـرة التـي تطالـب بمنـع التعامـل بالنـوع الاجتماعـي).

عـلي، أوضـح أن «هـذه القضيـة دخيلـة عـلى المجتمـع الكـوردي والـذي لا حاجـة لـه بـه، فمبـدأ المسـاواة بـين الرجـل والمـرأة مبـدأ حفظـه الديـن الإسـلامي والقـرآن الكريـم والمجتمـع الكـوردي حافـل بصـور المسـاواة، وبالتـالي هكـذا حـالات قـد تكـون هنـاك مناطـق أخـرى بحاجـة لهـا خـارج الإقليـم بحكـم العـادات والتقاليـد والأعـراف».

وأضـاف أن «المفهـوم الحـالي للجنـدر أو النـوع الاجتماعـي، يهـدد كيـان الأسرة والمجتمـع، لأن لـكل مجتمـع ثوابتـه الأخلاقيـة والدينيـة والاجتماعيـة فتوجـد مواقـع في المجتمـع او الأسرة تتطلـب أن يكـون فيهـا الرجـل وهنـاك مواقـع في الأسرة والمجتمـع تتطلـب وجـود المـرأة فيـه».

ورأى عـلي، أن الإقليـم بحاجـة لقضايـا أهـم مـن (الجنـدر) في هـذا الوقـت، ويجـب أن يهتـم بحـل المشـكلات المرتبطـة، ك»(الأزمـة الماليـة، توفـير الخدمـات والوقـود للمواطنـين، حـل الملفـات العالقـة مـع بغـداد) وغيرهـا».

رأي آخر

في المقابـل، وجـد عضـو مجلـس محافظـة السـليمانية عـن الحـزب الشـيوعي الكوردسـتاني، كاسـترو معـروف، خـلال حديثـه لمجلـة «فيـلي»، أن «طلـب ثمانيـة أعضـاء لا يمثـل رأي المجلـس ولا يجـوز التعامـل مـع آراء أعضـاء دون عقـد جلسـة خاصـة والتصويـت عليهـا مـن قبـل أعضـاء المجلـس في جلسـة قانونيـة».

ويبـين كاسـترو، أن «الكتـاب الصـادر مـن نائـب رئيـس المجلـس يمثـل رئاسـة المجلـس ولا يمثـل المجلـس ولا يسـتحق الموضـوع عقـد جلسـة لبحـث هكـذا أمـور»، متسـائلاً «هـل يحـق لهيئـة رئاسـة مجلـس السـليمانية، البـت في موضـوع معـين، اعتـمادا عـلى طلـب مقـدم مـن أعضـاء قلـة دون الرجـوع إلى أعضـاء المجلـس الآخريـن؟ .

أداة المتخاصمين

«الجنـدر» أو النـوع الاجتماعـي، بحسـب الكاتـب الكـوردي، سـلام عبـد الله، هـو أداة بيد الإسـلاميين والعلمانيـين، وهـما بعيديـن عـن أهـداف هـذا الموضـوع، لافتـاً إلى أن «بعـض الإسـلاميين لم يطبقـوا مبـادئ الديـن التـي تنـص عـلى المسـاواة وتكافـؤ الفـرص بـن الجنسـين، ولهـذا حـاول البعـض مـن العلمانيـين اسـتغلال هـذا الـشيء للـرد عـلى خصومـه مـن خـلال الترويـج لقضيـة تسـتفز خصومـه.

وأشـار عبـد اللـه، خـلال حديثـه للوكالـة، إلى أن «برلمـان كوردسـتان أصـدر في عـام 2010 قانـون رقـم (14) وتنـص المـادة (10) منـه والخاصـة بـوزارة الثقافـة والشـباب في الإقليـم، عـلى نـشر ثقافـة الجنـس الاجتماعـي (الجنـدر).

ورأى الكاتـب الكـوردي، أن «الطرفـين الإسـلاميين والعلمانيـين يهدفـان إلى تجاهـل حقـوق المـرأة في المجتمـع واسـتعبادها، وهـو يجـد أن منـح المـرأة حقوقهـا تكـون عـن طريـق قوانـين خاصـة ووفقـا لأنظمـة الديمقراطيـة والمتحـرر وخصوصـا النظـم الاشـتراكية».

نسوة كوردستان

بدورهـا، نوهـت الناشـطة في مجـال حقـوق المـرأة، هـوراس أحمـد، إلى معوقـات كثـيرة قالـت إنهـا «تحـول أمـام مشـاركة النسـاء بالقـرار وتقلدهـن مناصـب عليـا»، مشـيرة إلى «لائحـة معوقـات تشـمل الجوانـب الاجتماعيـة والسياسـية والاقتصاديـة والقانونيـة وحتـى الإعلاميـة».

وفيـما يخـص العوائـق الاجتماعيـة، أوضحـت أحمـد للوكالـة، أن «نظـرة المجتمـع للنسـاء هـي نظـرة ذات إطـار اجتماعـي، إذ ينظـر اليهـا في اطـار دورهـا الاجتماعـي، وحتـى في مسـألة تعريـف العمـل فهنـاك تعريـف اجتماعـي (جنـدري)، ولـذا حـددت للنسـاء لائحـة مهـن معينـة أو مجـالات عمـل محـددة، لأن النسـاء ضمـن المنظـور الاجتماعـي السـائد لا يمكنهـن العمـل في بعـض المهـن والمواقـع».

وتابعـت: «يتـم تقييـد النسـاء بمهـن في الغالـب ذات طابـع إنسـاني كالصحـة والتربيـة والتعليـم والعمـل الاجتماعـي وحقـوق الإنسـان والطفـل، فهـم يعتـبرون أن مجـالات العمـل هـذه والتـي ترتبـط بالجانـب الاجتماعـي مناسـبة لشـخصية وخصوصيـة المـرأة، لكـن هـذه النظـرة تتقاطـع مـع مبـدأ المسـاواة وتمثـل توزيـع وتصنيـف (جنـدري) للوظائـف والمهـن».

المهور الباهظة للنساء العراقيات تدفع الشباب إلى خارج الحدود

«وداعاً بنت بلادي»..

فيلي

في ظل ارتفاع مهور الزواج، بدأ الشاب العراقي باللجوء إلى نساء من بلدان عربية وأجنبية للزواج منهن، وذلك لانخفاض تكاليفهن مقارنة بنظيراتهن العراقيات اللاتي يطلبن شروطا «تعجيزية» لا تنتهي، في وقت يشكو الشاب من قلّة فرص العمل والبطالة.

وتطلب بعض النساء العراقيات مهور زواج باهظة بداعي ضمان حقها في المستقبل، نظرا لتعدد علاقات الشباب بسبب مواقع التواصل الاجتماعي، والتأثّر بمشاهير و«بلوكرات» منصات التواصل، بالإضافة إلى كثرة حالات الطلاق التي تسجلها المحاكم يوميا، وفقاً للمختصين الذين أكدوا في الوقت نفسه أن غلاء المهور لن تحمي العلاقة الزوجية بقدر الانسجام والاحترام والثقة والتفاهم المتبادل بين الطرفين.

تفضيل غير العراقية

يقول المواطن محمد الأسدي من محافظة كربلاء، لمجلة «فيلي»، إن «معظم الشباب عاطلون عن العمل، ومن يعمل منهم في القطاع الخاص لا يتجاوز أجره اليومي 25 ألف دينار، وهذه تكفي لسد مصروفه اليومي فقط».

ويضيف «عندما يرغب الشاب بالزواج يواجه بشروط تعجيزية، حيث يُطلب منه مهر 25 مليون دينار حاضر ومثلها غائب، وهذا المبلغ لا يستطيع الشاب توفيره، لذلك يختار غير العراقيات للزواج منهن».

ويتابع الأسدي «الشاب العراقي بدأ يتجه إلى دول عربية وعلى سبيل المثال، إلى سوريا ولبنان، حيث يشهد هذان البلدان أزمة اقتصادية أدت إلى خفض العوائل تكاليف زواج بناتهن، لذلك يرغب العراقي بالزواج من نساء تلك الدول لرخص مهورهن، إذ لا يتجاوز المهر 2000 دولار، كما ليس لهن شروطا تعجيزية مثل المرأة العراقية».

ويوضح الأسدي «المرأة العراقية بعد فترة وجيزة من الزواج، تبدأ بطلبات لا نهاية لها، منها الخروج إلى المطاعم بشكل متكرر، أو ترغب بالسفر، وشراء الملابس شبه اليومي والتردد على صالونات الحلاقة والمكياج وغيرها، والشاب العراقي الذي أجرته 25 ألف دينار، لا يستطيع التكفل بكل هذه الطلبات، لذلك يلجأ إلى غير العراقيات اللواتي لا يشترطن كل تلك الأمور، بل على العكس تتفهم الوضع وتساعد زوجها وتخدمه».

الجمال معيار نسبي

من جهتها ترى الباحثة الاجتماعية، شهلاء حافظ، أن «إقبال الشباب على الزواج من غير العراقيات يعود إلى عدة أسباب، منها أن العربيات وعلى سبيل المثال السوريات أو اللبنانيات المتواجدات حاليا في العراق، لا يزيد مهرهن عن 4000 دولار، وحتى الأجنبيات بصورة عامة تكون مطالبهن قليلة مقارنة بالشابة العراقية».

وتتابع حافظ خلال حديثها لمجلة «فيلي» «وبما أن الجمال نسبي، يرى بعض الشباب أن النساء من جنسيات عربية أو أجنبية أجمل من المحليات، وأكثر ما يزعج الشاب العراقي هو مسألة ذهاب الزوجة إلى بيت أهلها أسبوعيا على أقل تقدير، أما مع الزوجة العربية أو الاجنبية فلا توجد لديها هذه الفقرة، ما يجنب الزوج المشاكل العائلية».

فرصة للثراء

من جانب آخر، يقول المواطن علي كريم من محافظة كربلاء، إن «الكثير

من النساء العراقيات يبالغن في قيمة مهورهن، ولم يكتفين بذلك بل يطلبن أيضا كميات كبيرة من الذهب، ومع ارتفاع الأسعار الحالي بسبب صعود سعر الدولار وقلّة فرص العمل بات الاقدام على الزواج أكثر صعوبة عن السنوات السابقة».

ويضيف كريم الذي يبلغ 29 عاما ولم يتزوج حتى الآن، في حديثه لمجلة «فيلي»، أن «بعض النساء يعتبرن الزواج مشروعاً تجارياً وفرصة للثراء، حيث يدخلن على طمع بطلبهن مهوراً عالية، ومن ثم يفتعلن مشاكل مع أزواجهن ليأخذن تلك الأموال».

ويوضح أنه تقدّم لخطبة امرأة منذ مدة لكنه لم يستطع توفير ما طلبته منه، وهو ذهب بقيمة 9 ملايين دينار تُسلّم نقدا لها.

مخاوف النساء

في المقابل ترى امرأة من العاصمة بغداد، أن «طلب المهر العالي أمر طبيعي في ظل الانفتاح الحالي، حيث خلقت وسائل التواصل الاجتماعي مخاوف عند النساء إزاء تعدد العلاقات لدى الشباب، حيث نرى الشاب لديه علاقة مع أكثر من امرأة رغم كونه خاطبا أو حتى متزوجا».

وتكشف المرأة المقبلة على الزواج لمجلة «فيلي»، أنها طلبت مهرا 150 مليون دينار مقدما ومثله مؤخرا لضمان حقها، مشيرة إلى أن «الرجل اذا كان جادا وصادقا في الزواج فإنه لن يتردد في الموافقة على مبلغ المهر واقام الزواج».

امرأة أخرى من محافظة الديوانية تتحدث عن زواجها، وتقول لمجلة «فيلي» «تقدم لي موظف كان يعمل معي في الدائرة، وكان المهر الذي طلبته 75 مليون دينار مقدما ومثله مؤخر، وأن يسجل بيتا باسمي، وذلك لضمان الحقوق في حال تغيرت النفوس في المستقبل، على الرغم من كونه شابا جيدا»، مضيفة «الموظف وافق على المهر وتم الزواج».

أسباب الارتفاع المهور

تعزو الأستاذة في جامعة بغداد، والباحثة في العلوم التربوية والنفسية والاجتماعية، الدكتورة فرح القريشي، ارتفاع مهور الزواج إلى «ما يحدث الآن من تصاعد لحالات الانفصال والتفكك الأسري، وعلى الرغم من أن المهور لا تُثمّن قيمة المرأة، لكنها ضمان لحقوق شرّعها الدين الإسلامي».

وتضيف القريشي لمجلة «فيلي» «سابقا كان المهر هو السؤال عن أخلاق الرجل وسمعته ومكانته وطيبته وعشرته، أما حاليا فإن بعض النساء تركّز على الماديات والمظاهر أكثر من المضمون، حيث يظنن أن المال هو ما يُمتّن العلاقة الزوجية ويحميها، وهذا غير صحيح، بل في الشريك الذي يحصل معه الانسجام والاحترام والثقة والتفاهم».

ومن أهم عوامل غلاء المهور، هو التأثر بالآخرين، بحسب القريشي، حيث توضح أن «الانبهار بمواقع السوشيال ميديا وما ينشر فيها من أعراس باهظة الكلفة والانغماس والتأثر بالمشاهير والبلوكرات وما يلبسن وما يضعن من مكياج وما لديهن من سيارات، فهذا التأثر هو أهم عوامل غلاء المهور».

وتشير إلى أن «المرأة في الجيل السابق كانت تتحلى بالصبر والقناعة، أما الآن فإن بعض النساء يردن امتلاك الأشياء بسرعة، وخاصة عندما يرين إغراء مواقع التواصل، لذلك يعتقدن بأن قيمتهن بغلاء مهورهن، لذلك يجب الابتعاد عن هذا التفكير، وبالذات عند الأهالي، ويسعون بدل ذلك إلى اختيار شريك لبناتهن يصلح لديمومة الزواج، أما المال فهو يأتي ويذهب، لكن العلاقة الزوجية لا تكرر كل يوم».

حق المرأة

يوضح الباحث الإسلامي، وميض الغريفي، أن «من حق المرأة أن تحدد مقدار المهر الذي تراه مناسبا لها، لكن المهر المرتفع هو خلاف الاستحباب الذي هو تيسير الزواج على الشباب».

ودعا الشباب خلال حديثه لمجلة «فيلي»، إلى «العمل لجمع مؤونة المهر والبحث عن الزوجة الصالحة مع صدق النية، وعلى النساء التعاون في مقدار مهورهن».

من جهته يقول الباحث الإسلامي، نور الساعدي، إن «الحالة العامة أن يكون للمرأة مهر المثل، وهو أن يكون مشابها لقريناتها من أقربائها، أم المهر الغالي فإنه يحق لها ذلك في ظروف خاصة، مثلا في حال وجود تجارب سابقة، أو خوف معين، أو حرص على حالة معينة».

ويبين الساعدي لمجلة «فيلي» «في حال فسخ العقد ولم يُدخل الزوج بها، فإن المرأة تستحق نصف المهر شرعا، أما اذا كان مدخولا بها فإنها تستحق تمام المهر»، موضحا أن «المهر حاليا على قسمين مقدم ومؤخر، أما في الشريعة فهو صداق أو مهر واحد وليس مقدما ومؤخرا، لذلك هي تستحقه بتمامه، واذا تم الاتفاق على أي شيء اسمه مهر، فإنه يُعنى به شرعا المقدم والمؤخر».

البريد الاعتيادي والهاتف الارضي تقاليد رسخت وانحسرت

يقول الخبراء انه مع التطوّر التكنولوجي المتسارع، تندثر تقاليد ومظاهر مهن كثيرة، ومن ذلك البريد الورقي وسعاة البريد لانتشار دور البريد الإلكتروني الذي يختصر الوقت والجهد والمسافات، وكذلك الحال مع الهاتف الارضي.

فيلي

ورأوا ان تراجع المراسلات الورقية، لا سيّما الرسميّة منها، هو السبب الرئيس الذي يتزامن مع اختفاء صناديق البريد من المباني السكنية الجديدة. ويتّجه عمل منتسبي البريد أكثر فأكثر إلى الاندثار، مع «عملية التطوير» الحاصلة، بحسب المراقبين.

ويوضحون بالقول أنّه في كثير من الدول فان «التعامل بالبريد الإلكتروني صار وسيلة تعتمدها المؤسسات للتواصل مع العملاء، لا سيّما فيما يتعلّق بفواتير الكهرباء والغاز والماء وغيرها من المعاملات»، وفيما يلفتون الى انه برغم أنّ هذه العملية ما زالت في بداياتها في دول الشرق الاوسط مثلا فانها ستحل محل الطريقة القديمة قطعا، بحسب تعبيرهم.

ويقول ساكنو العمارات الجديدة انهم أصبحوا «من دون عنوان»، مشيرين الى ان وسائل التواصل الاجتماعي صارت هي الطريقة الوحيدة تقريبا حاليا للتواصل بين الأشخاص، وهو الأمر الذي جعل الرسائل الورقية في آخر اهتمامات الناس، في حين ما زالت الحكومة الإلكترونية مشروعاً مؤجلاً في التعاملات مع الأفراد والمؤسسات، من قبيل المعاملات المصرفية وتلك المتعلقة بالجامعات والمدارس. ويحن كثيرون الى الزمن الماضي ويستذكرون الرسائل الورقية، بالقول إنّه «كانت لها نكهة خاصة»، فالرسالة الورقية تحمل كثيراً من المعاني، ولعلّ أهمها اللغة المستعملة والمشاعر الصادقة في حين كان الانتظار محبباً؛ أمّا الرسالة الإلكترونية فهي سريعة وتخلو من الحميمية والشوق، على حد وصف بعضهم.

وينوه كثيرون الى انهم ما يزالون

يحتفظون برسائل قديمة تحمل ذكريات جميلة، وبطاقات معايدات ورقية مرسلة من اماكن شتى، منهم من وضعها في ألبومات للذكرى، ومنهم من حفظها بطريقته الخاصة، فيقولون انها تسترجع أيام الصبا والشباب وذكرى الأصدقاء وهي أمور لا يمكن توفيرها بوساطة رسائل البريد الإلكتروني، التي كثيرا ما يفقدونها من الحاسب او الهاتف، على حد قولهم.

اما فيما يتعلق بالهاتف الأرضي المصمم للإرسال والاستقبال بالصوت البشري، فانه غير مكلف وسهل التشغيل ويوفر لمستخدميه نوعاً فورياً من الاتصال الشخصي، وكان يعد جهاز الاتصالات الأكثر استعمالا في العالم اذ جرى استعمال مليارات الهواتف حول العالم في الحقبة الماضية، بحسب ذوي الشأن.

ويلفت المؤرخون والمراقبون الى انه بحلول ثلاثينات القرن الماضي كان من الشائع أن تمتلك المنازل الثرية هواتفها الخاصة مع انتشار الشبكات بعيداً بما يكفي لإجراء المكالمات عبر عدة مدن، وفي الأربعينات من القرن، كان ما يزال من الفخم امتلاك هاتف في منزلك، وابتعدت الهواتف في الستينات عن النمط الدوار وظهرت الأزرار، في عام 1968، فضلا عن مفاتيح اخرى مع الأزرار، ليصبح المجموع 12 زرًا، وفي السبعينات ظهر الهاتف الذى يثبت على حائط المطبخ، ثم ظهر الهاتف اللاسلكي في الثمانينات، و أصبح للمستخدمين مجال للتجول في منزلهم في أثناء المكالمة على الهاتف، وجاء اختراع الهاتف اللاسلكي خطوة كبيرة في الانتقال من الهواتف الأرضية إلى الهواتف المحمولة، بحسب المراقبين؛ ومع الانتشار واستمرار غالبية المتصلين في استعمال صناديق الهاتف المحلية أو الهواتف المدفوعة حتى الخمسينات والستينات، وعندما أدت التحسينات في تكنولوجيا الهاتف المنزلي إلى جعل الأنظمة أرخص وأكثر توافراً بسهولة إلى جانب الهواتف التي تعمل بضغطة زر التي حلت محل الهواتف ذات الطراز القديم الدوارة أو الاتصال الهاتفي، قدمت الستينات آلة الرد، مما اتاح للمتصلين ترك رسائل شفهية قصيرة إذا لم يتم التقاط الهاتف؛ وشهد عام 2000 كثيرا من الناس وهم يتخلون عن خطهم الأرضي تماما واختيار الهاتف المحمول أو الهاتف الذكي والهاتف الأساسي، بحسب ما يعرف.

ولكن لوحظ في احصائية جرت في مصر حصول زيادة بحجم اشتراكات التليفون الأرضي مع الإقبال الكبير على التعليم والعمل «أونلاين» ابان انتشار فيروس كورونا؛ وتكشف بيانات وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات المصرية، عن عدد مشتركي الهاتف الثابت اذ وصل إلى نحو 10.22 مليون خط في تشرين الثاني 2020 مقارنة بـ 8.76 مليون خط حتى نهاية عام 2019، بإجمالي سعات مركزية وصلت الى 24.82 مليون خط في كانون الاول 2020، منوهة الى ان الزيادة بحجم اشتراكات التليفون الأرضي جاءت مع الإقبال الكبير على التعليم والعمل أونلاين ابان جائحة كوفيد 19، وتحتاج إلى توافر الانترنت الأرضي بالمنازل، اذ يرتبط الاشتراك به تعاقد العميل أيضا على خط أرضى لتوصيل الخدمة، فضلا عن ضخ الحكومة لاستثمارات كبيرة لتطوير البنية التحتية للاتصالات. وحقق ذلك لمصر معدل نمو بنسبة 15.2% برغم جائحة كورونا، وذلك بناتج محلى بلغ نحو 108 مليار جنيه عام 2020 مقابل 93 مليار جنيه في العام المالي الذى سبقه، بحسب بيانات الحكومة المصرية.

وفي العراق، من المعلوم ان مديرية البريد العراقية تأسست قبل اكثر من 100 عام وبالتحديد في 30 مايس عام 1921، اذ انشأت مديرية البريد والتوفير التابعة للشركة العامة للاتصالات والبريد، فيما يلفت المراقبون الى غياب الاحتفاء بهذا اليوم وعدم تذكره برغم الخدمة الكبيرة التي كانت توفرها للسكان وتصلهم بالعالم وتديم العلاقات مع اقربائهم ومعارفهم في شتى الدول.

و يقر مديرو البريد في العراق بانحسار اعتماد السكان على البريد الاعتيادي ولجوئهم إلى خدمات الإنترنت، بسبب استعمال السكان للبريد الإلكتروني و الاستغناء عن خدمات دوائر البريد الاعتيادية، برغم ان هناك حاجة ملحة لإرسال الطرود بالبريد الاعتيادي التي تشهد حركتها انتعاشا، بحسب قول إحدى موظفات قسم الطرود في مكتب بريد العلوية في بغداد، ويؤيد كلامها ساعي بريد في العاصمة بغداد، يقول ان مهمته الآن تقتصر على إيصال الطرود.

ويؤكد بعض من استطلعت آراؤهم بشأن البريد الاعتيادي وهم في العادة من كبار السن بحسب المراقبين انهم يشعرون بالحنين للمدة التي كانت الرسائل الخطية الطريقة الوحيدة لتواصلهم مع أقاربهم وأصدقائهم، أو مع المؤسسات المعنية «بالنسبة للادباء» من خلال المشاركة في المسابقات. وبرغم الخدمة السريعة التي يوفرها الإنترنت، إلا أن بعضهم قال إنه يميل إلى ترقب مظروف على أحر من الجمر بكل ما لذلك من إحساس رائع، بحسب تعبيرهم.

ويقول احد السكان إن اختفاء ثقافة تبادل الرسائل الورقية أضاع حلقة مهمة من حلقات الترابط الاجتماعي، وتحدث عن ذكرياته مع ساعي البريد، وكيف أنه يحتفظ لحد الآن برسائل وبطاقات كان يتبادلها والده وجده مع أفراد العائلة، بحسب قوله، ويوضح صحفي، أنه ما يزال يتذكر روح المنافسة بين أفراد العائلة بشأن من يمتلك رسائل ورقية أكثر.

وينتقد متخصصون ومراقبون عدم سعي الجهات المعنية في العراق الى تفعيل ونشر خدمة الهاتف المنزلي او صناديقها في الشوارع اسوة بدول اخرى لم تزل تضعها بصورة واسعة، وتستعملها بجانب الهواتف الذكية؛ لانخفاض تكاليفها ورخص الخدمة مقارنة برصيد الهواتف الذكية، ويدعون الى تعميمها ومنح المستخدم خيارات متعددة للاتصال.

« اختفاء ثقافة تبادل الرسائل الورقية أضاع حلقة مهمة من حلقات الترابط الاجتماعي، وتحدث عن ذكرياته مع ساعي البريد، وكيف أنه يحتفظ لحد الان برسائل وبطاقات كان يتبادلها والده وجده مع أفراد العائلة »

أرقام صادمة..

معلومات تكشف «لأول مرة» عن الانتحار في العراق

كشفت وزارة الداخلية و«لأول مرة»، عن عدد حالات الانتحار خلال الأعوام السبعة الماضية في العراق، وأظهرت تلك الاحصائيات تصاعدا مستمرا لهذه الظاهرة، لأسباب يعزوها المختصون إلى ثلاثة جوانب رئيسية (النفسي، الاقتصادي، الاجتماعي).

فيلي

يقول المتحدث باسم وزارة الداخلية، اللواء خالد المحنا، إن «احصائيات حالات الانتحار من عام 2015 إلى 2022 التي سيتم ذكرها، تعلن لأول مرة، والبداية مع عام 2015، حيث بلغت عدد حالات الانتحار في العراق ما عدا إقليم كوردستان 376 حالة». ويضيف المحنا لمجلة «فيلي»، «وفي 2016 بلغت 343 حالة انتحار، وفي 2017 بلغت 449 حالة، وفي 2018 بلغت 519 حالة، وفي 2019 بلغت 588 حالة، وفي 2020 بلغت 644 حالة، وفي 2021 بلغت 863 حالة، وفي 2022 بلغت 1073 حالة انتحار».

وكما يظهر من هذه الأرقام أن حالات الانتحار في تصاعد مستمر، وتعود أسبابها، بحسب اللواء خالد المحنا، إلى «الزيادة السكانية والوضع الاقتصادي والبطالة، فضلا عن العنف الأسري والجرائم الإلكترونية والابتزاز الإلكتروني الذي له تأثير مباشر في هذا الموضوع».

منفذ وحيد

تتفق مع هذه الأسباب التي ذكرها اللواء، الناشطة في حقوق الإنسان، سارة جاسم، وتوضح حيث أن «النساء يكن أكثر محدودية وتقييد في الوصول إلى خدمات الحماية أو المساعدة الإنسانية، ما يزيد من مخاطر تعرضهن للعنف القائم على النوع الاجتماعي، الذي يشكل عائقا أمام الناجيات منه في عملية انتقالهن إلى التعافي وإعادة الاندماج في المجتمع».

وتضيف جاسم خلال حديثها لمجلة «فيلي»، «لذلك فإن مشكلة الانتحار هي نتيجة ضغط مجتمعي التي تجد الناجية نفسها فيه محاصرة بين أنواع كثيرة من الأذى والعنف بأنواعه، بلا منفذ او مخرج يوصلها لبر الأمان، فتجد الطريق الوحيد هو ترك هذه الحياة خلفها».

مرضى نفسيون

تشير كتب مراجع الطب النفسي إلى أن 90% من المنتحرين يعانون من الأمراض النفسية، وفق الأخصائية النفسية الدكتورة بتول عيسى، وتُفضّل أن «70% من المنتحرين يعانون من أمراض الاكتئاب، و15% هم في حالة إدمان (تحت تأثير تعاطي المواد المخدرة)، و5% لديهم أمراض اضطرابات ذهانية أخرى».

وتشرح عيسى خلال حديثها لمجلة «فيلي» أن «المريض النفسي تكون أفكاره متخبطة وغير منطقية، وقراراته ومشاعره وسلوكياته غير صحيحة، أما بالنسبة للـ10% الباقية، فهم الذين يتخذون قرار الانتحار بملء إرادتهم وقواهم العقلية».

علاجات سريعة

يؤكد المدير التنفيذي للمجمع الأعلى للتصوف في العراق، الشيخ مروان العبيدي، لمجلة «فيلي»، أن «الانتحار وضعه مقلق في العراق، لذلك يجب تشخيص هذه العلة ووضع آليات وعلاجات سريعة لها».

ليست انتحارا

بدورها تنبه الباحثة الاجتماعية، زينة الصباغ، إلى أن «الكثير من (حالات الانتحار) هي في الحقيقة حالات قتل، سببها الأموال، إذ تُحرم الكثير من العوائل بناتهن من الإرث ويقتلوها بطريقة تُظهر على أنها انتحار».

وتضيف الصباغ لمجلة «فيلي»، «أو آخرون يقتلون المرأة بحجة غسل العار، بل ويتفاخرون بهذه الجريمة دون دليل، في ظل قانون يُخفف عقوبة تلك الجريمة على الجاني، فضلا عن زنا المحارم التي تذهب ضحيتها المرأة، إذ تُعاقب وتُقتل على ذلك بدلا من تقديم المساعدة والعلاج لها ومعاقبة الجاني».

«المريض النفسي تكون أفكاره متخبطة وغير منطقية، وقراراته ومشاعره وسلوكياته غير صحيحة، أما بالنسبة للـ١٠% الباقية، فهم الذين يتخذون قرار الانتحار بملء إرادتهم وقواهم العقلية».

عقارات العراق..

بين شراهة المسؤولين وغسيل أموال المستثمرين يزداد «وجع الكادحين»

لكن لجنة الاستثمار والتنمية النيابية، ترى أن المشاريع الاستثمارية لن تحل أزمة السكن، بل بفرض الحكومة نسبة على المستثمرين في كل استثمار سكني للموظفين أو ذوي الدخل المحدود الذين لا يملكون سكنا.

وبينما يحدد مختصون جملة أسباب وراء ارتفاع أسعار العقار في البلاد خلال الفترة الأخيرة، أكدوا أن الحل الوحيد يكمن بدعم القطاع الإسكاني من خلال إنشاء بنايات مدعومة بأسعار التكلفة فقط، للطبقات الفقيرة ولفئات محددة من المجتمع.

مول أم وحدة سكنية ؟

المواطنة أم علياء من محافظة بابل، تحدثت بدورها عن أزم السكن بالقول إن «أغلب المواطنين حاليا غير مستقرين اقتصاديا، وما نشاهده من بناء للمولات والمحلات والكافيهات بكثرة، لن تنفع المواطنين بقدر بناء دور واطئة الكلفة يستطيع المواطن الفقير شراءها بالتقسيط المريح، على عكس المجمعات السكنية التي تكون باهظة الأسعار».

وأضافت أم علياء، خلال حديثها لمجلة «فيلي»، أن «ارتفاع الدولار أثّر على أسعار العقارات والإيجارات، حيث وصل مبلغ شراء أصغر دار في محافظات الوسط، إلى حدود 4 دفاتر (40 ألف دولار)، وسعر أقل إيجار للمشتمل الصغير 200 ألف دينار شهريا، والمواطن الذي أجرته 15 أو 20 ألف دينار يوميا، لا يستطيع الشراء أو الإيجار وفق هذه الأسعار، لذلك على الحكومة توفير منازل واطئة الكلفة لهم، كما أن هذه الدور ستساهم في القضاء على العشوائيات».

فجوة سكنية وفي هذا السياق، لفت المتحدث باسم وزارة التخطيط، عبدالزهرة الهنداوي، إلى أن «عدد سكان

يحتاج العراق إلى ما بين 3 إلى 3.5 ملايين وحدة سكنية لسد الفجوة بين عدد الأسر والوحدات السكنية المتوفرة لها، وفق وزارة التخطيط، ولمعالجة هذه المشكلة وزعت الحكومة 500 ألف قطعة أرض سكنية للمواطنين، كما هناك مشاريع مدن سكنية جديدة في عموم المحافظات على غرار مدينة بسماية في بغداد، فضلاً عن تفعيل وتشجيع الاستثمار في قطاع السكن من قبل القطاع الخاص والمستثمرين بشكل عام، بحسب الوزارة.

فيلي

العراق وفق آخر تقدير للوزارة نهاية عام 2022، بلغ 42 مليون نسمة، يتقاسم هذا العدد الذكور والإناث، بواقع 49% للإناث و50.5% للذكور على مستوى المحافظات، وجاءت بغداد في الصدارة بواقع 9 ملايين نسمة، تليها محافظة نينوى بـ4 ملايين نسمة، ومن ثم البصرة بـ3 ملايين نسمة، وبعدها تأتي بقية المحافظات، أما أقلها فهي محافظة المثنى، بعدد وصل إلى حوالي 900 ألف نسمة».

وأشار الهنداوي، خلال حديثه للوكالة أن «البلاد تحتاج إلى ما بين 3 إلى 3.5 ملايين وحدة سكنية لسد الفجوة الموجودة وفق عدد الأسر في العراق»، لافتا إلى أن «البرنامج الحكومي أعطى أولوية لقطاع السكن، وبدأ بتخصيص وتوزيع 500 ألف قطعة أرض سكنية للمواطنين».

ونوه المتحدث الحكومي، إلى وجود مشاريع مدن سكنية جديدة في عموم المحافظات على غرار مدينة بسماية السكنية، وهناك مشاريع أخرى، وسيكون هناك تفعيل وتشجيع للاستثمار في قطاع السكن من قبل القطاع الخاص والمستثمرين بشكل عام لمعالجة مشكلة السكن في العراق».

حلول ترقيعية

في مقابل ذلك، رأت عضو لجنة الاستثمار والتنمية النيابية، سوزان منصور، أن «هناك مشاريع سكنية استثمارية، لكنها لن تحل أزمة السكن، نظرا لارتفاع أسعارها ويصعب على ذوي الدخل المحدود أو حتى المتوسط شراء شقق أو بيوت فيها».

ودعت منصور، خلال حديثها لمجلة «فيلي»، الحكومة إلى «فرض نسبة على المستثمرين في كل استثمار سكني للموظفين أو ذوي الدخل المحدود الذين لا يملكون سكنا».

أسباب الارتفاع

أسباب ارتفاع أسعار العقار في العراق خلال الفترة الأخيرة تعود إلى زيادة الطلب، وغسيل الأموال في العقارات، وازدياد شراهة المسؤولين على اقتناء العقارات الغالية في بغداد، وأيضا على المجمعات السكنية، بحسب الخبير الاقتصادي، أحمد فادي.

وذكر فادي، لمجلة «فيلي»، أن ما ذكر آنفاً أدى إلى «ارتفاع أسعار العقارات نتيجة المتاجرة بها، بالإضافة إلى جشع الشركات الاستثمارية التي أصبحت تزيد الأسعار 3 أو 4 أضعاف بدون رقابة أو محاسبة».

واقترح الخبير الاقتصادي، أن «تقوم الحكومة بإنشاء بنايات مدعومة بأسعار تعاونية بالنسبة للطبقات الفقيرة ولفئات محددة من المجتمع منها طبقات الموظفين أو الطبقة الوسطى، وتكون بأسعار التكلفة فقط، ويتم الدفع على مدى 20 أو 30 سنة، كما يجري في باقي الدول التي تدعم القطاع الإسكاني الموجود فيها، وهذا هو الحل الوحيد».

وأوضح فادي، أن «المجال الاستثماري في العراق بلغ مستويات مرتفعة جدا، ولن يستطيع حتى المواطن من الطبقة الوسطى والموظف أن يلبيها، خصوصا مع ارتفاع سعر صرف الدولار، وأيضا المصرف العقاري وقف التمويل بسبب تضارب أسعاره ما أدى إلى مضاعفة المشكلة».

واختتم فادي حديثه بالقول إن «أسعار الشقق ارتفعت بما لا يقل عن 100 مليون دينار في أكثر من مجمع سكني داخل بغداد، أما الفلل أو البيوت التي تبلغ مساحتها 250 أو 300 مترا فإن أسعارها وصلت إلى ما لا يقل عن 150 إلى 200 مليون دينار».

ثقافة «الكاش» تتسيد التعاملات المالية في العراق

و«الرقمي» على الهامش

تناول موقع "ريست اوف ذا وورلد" المختص باخبار التكنولوجيا العالمية، ظاهرة انقطاع العراقيين عموما عن انظمة الدفع الرقمية المعتمدة عالمياً، والتي أصبحت من بديهيات تعاملات الشركات في أنحاء العالم كافة، بما في ذلك عقود الحروب والنزوح والعقوبات، والتي جعلت العراق معزولاً عن النظام المالي العالمي.

فيلي

وذكر الموقع الأمريكي الذي يتخذ من نيويورك مقرا له، في تقرير ترجمته مجلة «فيلي»، أن "أقل من خمس العراقيين، يمتلكون حسابا مصرفيا، بينما يفقتر العراق الى وجود مقدمي خدمات الدفع العالمية"، لافتاً إلى أن "الحروب والنزوح والعقوبات تركت الاقتصاد العراقي بلا تطور ويعتمد على الصادرات النفطية".

ورصد التقرير، مشاهد من منطقة البازار القديم المزدحم في مدينة السليمانية في إقليم كوردستان، فيما كانت أجهزة عد الاموال تعمل وينقل الحمالون أكواما من الدينار العراقي والتومان الإيراني والدولار الأمريكي حول المكاتب الضيقة،

فيما تعلو أصوات مجموعة الرجال يصرخون محاولين الاستفادة ببيعاً وشراء من تقلبات أسعار الصرف.

ثقافة الكاش

وفيما تستخدم الشركات والعملاء في جميع انحاء العالم التعاملات الرقمية، بشكل متزايد، ما يزال الكاش (التعامل النقدي) هو السمة السائدة في العراق، وفقاً للتقرير.

ولفت التقرير الأمريكي، إلى أن البنك المركزي العراقي، أعطى تراخيص لـ 17 شركة لتشغيل عمليات رقمية، بما في ذلك شركات مثل "زين كاش" و"ناس والت" و"فاستي باي" و"اسيا حوالة"، كما جرى إصدار 15 رخصة أخرى للخدمات المتعلقة بالدفع الإلكتروني.

ومع ذلك، نوه التقرير، إلى أن "أصحاب الأعمال الذين يحاولون تطوير القطاع الخاص الهش في البلاد، يواجهون تحديا مزدوجا، اذ ان المستهلكين المحليين مترددون في اعتماد منصات الدفع الالكتروني المتاحة محليا، ولهذا فان العراقيين معزولون عن انظمة الدفع الرقمية التي تعتبرها معظم الشركات في جميع انحاء العالم مسألة بديهية مسلم بها".

التعاملات الرقمية

ونقل التقرير، عن أنس أبو فاضل، الذي يعمل في البازار بمحافظة السليمانية ضمن إقليم كوردستان، قوله إن "الناس هنا لا يدركون ما هي العملة الرقمية، والكل معتاد على المال النقدي ويثق به بشكل اكبر من المدفوعات الرقمية".

وأضاف أبو فاضل: "أنا وزملائي بحاجة الى (أنظمة العملات الرقمية) في حال أردنا إرسال الأموال الى الولايات المتحدة او أوروبا"، مشيراً إلى أن "غالبية العراقيين لا يستخدمون بطاقات الائتمان المصرفية، وان اقل من خمسهم لديهم الحساب المصرفي المطلوب وفقا للبنك الدولي، كما أن المنصات الإلكترونية العالمية مثل PayPal و Apple Pay و Stripe، ليست متوفرة للاستعمال في داخل العراق".

ويرجح خبراء، تحدثوا للموقع الأمريكي، أن "من أسباب ذلك أن هذه الشركات تعتبر أن مثل هذه العمليات المالية في العراق، تثير مخاطر عالية".

ومقابل نسبة الـ5% الموجودة في العراق، فإن البنك الدولي يقدر أن "ثلثي البالغين الان على مستوى العالم يقومون باجراء او تلقي مدفوعات رقمية، وانه في العالم النامي، ارتفع هذا الرقم من 35٪ في العام 2014 الى 57٪ في العام 2021، فيما يشير الى ان المدفوعات الرقمية اصبحت على نحو متزايد هي المعيار للتعامل المالي في جميع انحاء العالم".

وونوه التقرير الأمريكي، إلى أن "الجهود التي تبذل من اجل اصلاح الانظمة القانونية والمالية القديمة، وتطوير القطاع الخاص في العراق، وتنويع الاساس الاقتصادي للبلد، تتعثر كلها بشكل روتيني بسبب المصالح الراسخة"، لافتاً إلى أن "الفساد يشكل عنصر ردع حيث صنفت (منظمة الشفافية الدولية)، العراق على انه احد من اكثر البلدان عرضة للفساد في العالم خلال العام 2021.

النظام المالي العالمي

وكنتيجة لذلك، فإن أصحاب الاعمال المهمين من اجل مستقبل العراق، ليسوا قادرين على القيام بالعديد من التعاملات المالية الاساسية السائدة في كل الاقتصادات بأنحاء العالم كافة، كما أن ليس بإمكانهم التوسع بأعمالهم في الخارج او تأمين التمويل بسهولة من الخارج، وفقاً للتقرير.

وفي هذا الإطار، فإن مثل هذه التحديات، تعرقل سعي الناس من اجل تحقيق احلامهم الاقتصادية، وهو ما يفاقم الاحباط الاجتماعي والاقتصادي بسبب نظام ما بعد 2003 في العراق الذي ساهم في احتجاجات عام 2019، يقول التقرير الأمريكي.

ونقل التقرير أيضاً، عن مؤسس شركات الخدمات المهنية "سيفن بروفايشينز" الناشئة، ضياء ستار، قوله إن "تعزيز القدرة على الوصول الى انظمة الدفع الالكتروني من شأنه أن يسهم في تقوية خلق الفرص امام رجال الاعمال والنساء والعاطلين عن العمل".

وبدلا من ابقائهم معتمدين على نظام التوظيف الحكومي والمحسوبية السياسية، فإن النظام المالي الرقمي، سيسهل عليهم العمل لحسابهم، بحسب ضياء ستار، الذي أشار إلى أن "هذه المسألة البسيطة تشكل تحديا كبيرا للشركات الناشئة الجديدة، ويحول بينها وبين النمو والتوسع".

من جانبها، أفادت سيدة أعمال في السليمانية، تدعى جوانا أبو بكر، بأنها ليست بحاجة إلى المدفوعات الإلكترونية.. وكل ما تريده، يمكنها دفع ثمنه نقداً، لهذا السبب لا تفكر في استخدامها.

المحتوى الهابط ...

ليس فقط مايفعله هؤلاء المهرجون اللاهثون سعيا وراء المال والشهرة على حساب كل القيم والاعراف ، بل مانعيشه من واقع مرير قاسٍ.. واقع يمتهن كرامة الانسان ويجرده من ابسط حقوقه .. ياترى هل بالامكان محاسبة مشاهير السياسة الذين اوصلونا لهذا الواقع؟ ... الاجابة واضحة ..

مدير التحرير